

Distr.: General
11 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في
الأراضي المحتلة
مذكرة من الأمين العام*

اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، القرار ٧٦/٥٤ بشأن أعمال
اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب
الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الذي طلبت فيه، في جملة أمور، إلى
اللجنة الخاصة ما يلي:

(أ) أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بصورة كاملة، التحقيق في
السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ بما فيها القدس، وفي
الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة عدم امتثال إسرائيل
لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس
١٩٤٩، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها
لضمان حماية للرفاه وحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريراً إلى الأمين
العام، في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك فيما بعد؛

* وفقاً للفقرة ١ من الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، يقدم هذا التقرير في ١١ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٠ ليضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

(ب) وأن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛

(ج) وأن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وتقدم اللجنة الخاصة، كما كان شأنها في السنوات الماضية، تقريرها إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام.

ويشمل التقرير الدوري المرفق الفترة من ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	أولا - مقدمة ٥-١
	ثانيا - حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة: غزة والضفة الغربية
٤	والقدس الشرقية ١٦٠-٦
٤	ألف - ملاحظات استهلاكية عامة ٦
	باء - الأحوال التقييدية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة والضفة الغربية
٤	والقدس الشرقية ٦٠-٧
٤	١ - القيود فيما يتعلق بالأرض والإسكان والمياه ٦٠-٧
	٢ - القيود التي تمس تنقل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفيما بينها
٢١	والخروج منها ومعاودة الدخول إليها ٨٢-٦١
٢٦	جيم - كيفية تنفيذ القيود ١٣٠-٨٣
٢٦	١ - نقاط التفتيش ٨٤-٨٣
٢٧	٢ - إجراءات الاستجواب ٩٩-٨٥
٣٢	٣ - الاحتجاز الإداري وظروف الاحتجاز ١٠٣-١٠٠
٣٣	٤ - السجن وظروف السجن ١١٤-١٠٤
٣٦	٥ - مسألة استخدام القوة ١٢٩-١١٥
٣٩	٦ - القانون المقترح بإعفاء الأشخاص من المسؤولية عن التعويض .. ١٣٠
	دال - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتركها النظام العام لفرض
٤٠	القيود وكيفية تنفيذه في حياة أهالي الأرض المحتلة ١٣٤-١٣١
٤١	هاء - الإحساس العام باليأس والقنوط ١٦٠-١٣٥
٤٧	ثالثا - حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري ١٧١-١٦١

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة، بقرارها ٢٤٤٣، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

٢ - وتتألف اللجنة من ثلاث دول أعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة. وأعضاء اللجنة حاليا هم جون دي سارام، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة (رئيسا)، وعبسة كلود ديالو، الممثلة الدائمة للسنغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وداتوك حاسمي آغام، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة.

٣ - وقد عقدت اللجنة دورتها الأولى في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، ونظرت، في جملة أمور، في تقريرها الدوري الأول إلى الجمعية العامة واعتمدته، وهو التقرير الذي يشمل الفترة من ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٤ - ويضم التقرير الدوري الأول، كما في الأعوام السابقة، موجزا لمقالات ظهرت في صحيفتي "هآرتس" و"جروسالم بوست" اللتين تصدران في إسرائيل، فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، ولمقالات ظهرت في "جروسالم بوست" التي تصدر في الأراضي المحتلة، ولها صلة بالمسائل التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الخاصة.

٥ - ومقدم هذا التقرير، كما كان في الأعوام السابقة، إلى الجمعية العامة، عن طريق الأمين العام.

ثانيا - حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة: غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية

ألف - ملاحظات استهلاكية عامة

٦ - تتألف المقتطفات الواردة أدناه أساسا من ملخصات لتقارير صحفية ترد فيها إشارات معينة، كما في الأعوام السابقة، بهدف عرض خلفية للملاحظات المقدمة.

باء - الأحوال التقييدية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية

١ - القيود فيما يتعلق بالأرض والإسكان والمياه

الأرض

٧ - في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقّع إيهود باراك، رئيس الوزراء وياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، في شرم الشيخ، اتفاقا بشأن جدول زمني لتنفيذ اتفاق واي بلاتيشن، الذي قام أصلا بالتفاوض والتوقيع عليه في أواخر العام الماضي سلف باراك، بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء السابق. وفي نهاية عملية الأشهر الخمسة المنصوص عليها في الاتفاق الجديد، سيكون الفلسطينيون قد سيطروا على ٤١ في المائة من الضفة الغربية. وقد شهد ملك الأردن، الملك عبد الله الثاني، والرئيس المصري حسني مبارك، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة، مادلين أولبرايت حفل التوقيع. وبموجب الاتفاق الجديد يتعين القيام، في غضون بضعة أيام، بإعادة نشر قوات الدفاع الإسرائيلية من ٧ في المائة من الضفة الغربية، ليتم بذلك تحويلها من السيطرة الإسرائيلية (المنطقة جيم) إلى السيطرة المدنية الفلسطينية (المنطقة باء)، وبالإفراج عن ٢٠٠ سجين أمني فلسطيني. ويتعين أيضا القيام بعمليات انسحاب آخرين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والإفراج في

ستكون أكثر تعقيدا. ذلك أنها ستنتطوي على نقل مناطق شاسعة من الضفة الغربية إلى السيطرة الأمنية الفلسطينية وعلى تحويل بضع مستوطنات إلى جيوب معزولة يمكن الوصول إليها عن طريق ممر سيظل خاضعا للسيطرة الإسرائيلية. (هآرتس، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٩ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أعلن ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية أن إسرائيل نفذت حتى ذلك الوقت أحكام مذكرة شرم الشيخ بحذافيرها، وأبلغ الصحفيين أن الجانب الإسرائيلي قد نفذ المرحلة الأولى تنفيذاً دقيقاً وكاملاً. لكنه أكد من جديد أن الفلسطينيين ينشدون اتفاقاً للأرض مقابل السلام، من شأنه أن يكفل عودة اللاجئين الفلسطينيين والأراضي الفلسطينية التي استولت إسرائيل عليها في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. (جروسالم بوست، ٢٢ أيلول/سبتمبر)

١٠ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أفيد، حسب مصادر فلسطينية، أن قوات الدفاع الإسرائيلية قد أغلقت ٢٣ ٠٠٠ دونم من الأراضي التابعة لقريتي بيت أولا واذنا، الواقعتين غرب الخليل. كما أن قوات الدفاع الإسرائيلية ادعت أنه لم تُعزل أي أراض جديدة، بل إن أوامر الإغلاق الأخيرة إنما هي استكمال للإغلاقات الجديدة في أعقاب الانتشار الأخير. وأن الأراضي المذكورة قريبة من الخط الأخضر وتتاخم "الممر الآمن" المحدد من غزة إلى طرقوميه. وعلى الرغم من الإيضاح المقدم من قوات الدفاع الإسرائيلية فإن الخبراء في بلدية الخليل ما زالوا متمسكين برأيهم في أنه لم يتم إغلاق هذه الأراضي إلا مؤخراً. وتعيش حوالي ٢٠٠ أسرة في المناطق المذكورة، تكسب رزقها من الزراعة وتربية الماشية. وقد سببت الأوامر والتحذيرات الصادرة الخوف بين السكان من أنه سيتم نقلهم جميعاً من المنطقة. (هآرتس، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عن دفعة أخرى من السجناء الأمنيين أيضاً يبلغ عددها ١٥٠. وبموجب الاتفاق الجديد، يتعين القيام، في غضون الأسابيع القادمة، بإنشاء أفرقة مفاوضات والشروع في محادثات مكثفة بشأن اتفاق نهائي للسلام. وقد حُدد ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موعداً مستهدفاً للوصول إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، يتعين تحويل ٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية من المنطقة باء إلى المنطقة ألف (السيطرة الفلسطينية الكاملة)، كما يتعين تحويل ٣ في المائة من المنطقة جيم إلى المنطقة باء. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، يتعين تحويل ١ في المائة من المنطقة جيم إلى المنطقة ألف، وتحويل ٥,١ في المائة من المنطقة باء إلى المنطقة ألف. ويتعين فتح طريق "الممر الآمن" في ١ تشرين الأول/أكتوبر فيما يتعين البدء بإنشاء ميناء غزة في اليوم نفسه. (جروسالم بوست، وهآرتس، ٥ أيلول/سبتمبر)

٨ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اكتملت المرحلة الأولى من إعادة النشر الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب مذكرة شرم الشيخ. وحُولت ٧ في المائة من المنطقة جيم إلى وضع المنطقة باء، حيث تسيطر إسرائيل على الأمن، وحيث يمارس الفلسطينيون السيطرة المدنية. وبذا وصل مجموع المنطقة الواقعة تحت السيطرة المدنية الفلسطينية أو السيطرة الأمنية المدنية الفلسطينية إلى ٣٦ في المائة من الضفة الغربية (حوالي ٥ ٥٠٠ كيلومتر مربع). وفي غضون ذلك، يتعين عقد اجتماعات في ١٣ أيلول/سبتمبر، في مقر الإدارة المدنية في بيت ايل بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين من السلطة الفلسطينية، ويتعين أن يتم رسمياً نقل ١٦ هيئة مدنية إلى الفلسطينيين. وأفادت قوات الدفاع الإسرائيلية أن المرحلة الأولى لإعادة الانتشار كانت سهلة نسبياً وترتبت عليها بضعة آثار أمنية، لكن المراحل المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠،

١١ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أخفق المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون مرة أخرى في الوصول إلى اتفاق بشأن الانسحاب المتنازع عليه من ٥ في المائة من الضفة الغربية. وقد تركز النزاع، حسب أقوال المفاوضين الفلسطينيين، على مبدأ من سيبت في الخرائط. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأنه أُرْجئ اجتماع بين رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الوزراء إيهود باراك، كان من المقرر عقده في نفس اليوم. ولم يُعط سبب رسمي لإرجاء الاجتماع. وقد كان من المتوقع أن يكون البند الأول على جدول أعمال اجتماع عرفات-باراك عند انعقاده، مسألة الانسحاب من ٥ في المائة من الضفة الغربية، الذي أُخر لمدة تزيد عن شهر. وواصل الفلسطينيون رفض إعادة الانتشار المقترحة، والتي كان من المقرر إجراؤها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بحجة أن الأراضي التي ستُعطى قاحلة وغير متجاورة. غير أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تؤكد أن أمر تقرير موقع الانسحابات المختلفة، وفقا لكل الاتفاقات الموقعة، إنما يعود إلى إسرائيل وحدها. (جروسالم بوست، ١٩ كانون الأول/ديسمبر)

١٣ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ذكر أن الإدارة المدنية في الضفة الغربية ستقدم شكوى إلى السلطة الفلسطينية لارتكابها مخالفة جسيمة لاتفاق أوسلو بتسجيل أرض في منطقة بيت لحم تقع في المنطقة جيم الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتسجيل قطعة صغيرة من الأرض في المنطقة باء الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية. وقد كان هذا، حسب المسؤولين الأمنيين، الحادث الأول من هذا النوع. وذكر المتكلم باسم الإدارة المدنية أنه قد وردت شكوى من الصندوق القومي اليهودي ومن غيره تزعم بأن السلطة

١٤ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، سلمت القيادة المركزية لقوات الدفاع الإسرائيلية والإدارة المدنية قاعدتين تابعتين لقوات الدفاع الإسرائيلية في شمالي السامرة إلى السلطة الفلسطينية، فنفذنا بذلك الانسحاب الثاني في الضفة الغربية من ٥ في المائة من الأراضي في المنطقة. وسلمت المناطق التي كانت تضم من قبل أربع قواعد لقوات الدفاع الإسرائيلية إلى أصحابها الفلسطينيين. ويقال إن قوات الدفاع الإسرائيلية قد نصبت في الأيام التالية علامات تدل على المداخل إلى المنطقة ألف (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة) وإلى المنطقة باء (الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية) اللتين سُلمتا للفلسطينيين. وتقع معظم المناطق المشمولة بهذا الانسحاب في نابلس وجنين وبيت لحم، والتي تضم ٣ في المائة في صحراء יהודה والمجدة ب (٥٠.٠٠٠ دونم (١٢.٥٠٠ فدان)). ومتابعة لهذا التطور الأخير وتعبيرا عن حسن النية، سيقوم قادة الجيش من كلا الجانبين بدوريات مشتركة في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وكان من المقرر أن يتم تسليم السلطة المدنية في هذه المناطق في نهاية الأسبوع الحالي بعد انتهاء شهر رمضان. (هآرتس وجروسالم بوست، ٦ كانون الثاني/يناير)

١٥ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، ذكر أن إعادة الانتشار المقبلة في الضفة الغربية، المقرر إجراؤها في ٢١ كانون الثاني/يناير، لن تتم في ذلك الوقت، استنادا إلى مسؤول من مكتب رئيس الوزراء. ذلك أن على إسرائيل بموجب اتفاق شرم الشيخ أن تنقل إلى السلطة الفلسطينية ١,٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية المصنفة مناطق باء (الخاضعة للسيطرة

على إصدار ٦٠٤ ٢ عطاءات لبناء منازل في المستوطنات منذ أن تسلمت الحكومة سدة الحكم في ٧ شباط/فبراير. وقد قال موشي راز، رئيس حركة السلام الآن "إن باراك لا يوقف ليفي". (جروسالم بوست، وهآرتس، ١٥ أيلول/سبتمبر)

١٨ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن مستوطني الضفة الغربية اليهود بدأوا يُوجدون حقيقة واقعة على الأراضي التي تملكها الدولة. ذلك أن مستوطنين في كيدوميم وقرني شومرون وسافني شومرون بدأوا، استناداً إلى صحيفة جروسالم بوست، تنفيذ خطط للحفاظ على تواجد فعلي في منطقة مساحتها ٥٠٠٠ دونم (١٢٥٠ فداناً)، بما في ذلك بناء مخيمات على رؤوس التلال وتسيير دوريات على الطرق. فقد قال رئيس المجلس المحلي لكيدوميم، دانيلا ويس، "إننا نتحدث عن حماية ٣٠٠٠ دونم من الأراضي التي تملكها الدولة و ٢٠٠٠ دونم من الأراضي الخاصة التي أبتيعت ودُفع ثمنها". وقد قال مجلس الجماعات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة أنه لا يؤيد هذه الأعمال. وفي غضون ذلك قال كبير المفاوضين الفلسطينيين، محمود عباس، إنه يجب أن يضم أي اتفاق لسلم دائم "إخلاء كاملاً للمستوطنات اليهودية من الضفة الغربية وغزة. فالفلسطينيون والمجتمع الدولي يعتبران المستوطنات غير شرعية، وعليه فإنه ينبغي إخلاء المستوطنات تماماً. وهذا ينطبق على المستوطنات في القدس". (جروسالم بوست، ١٦ أيلول/سبتمبر)

١٩ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قيل إن حركة السلام الآن اتهمت الحكومة بأنها تشجع على استيطان اليهود في الضفة الغربية بإرساء العطاءات لبناء ما يقرب من ٢٦٠٠ وحدة سكنية. وقال زعماء الحركة إنهم سيطالبون بأن يزِيل رئيس الوزراء، إيهود باراك، كل المخيمات التي أقيمت على رؤوس التلال منذ التوقيع على مذكرة واي وبأن يُلغى كل دعوات العطاء لتشديد المساكن في المستوطنات والصادرة منذ أن

الأمنية الإسرائيلية) و ١ في المائة من المناطق جيم (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الخالصة). وستصبح هذه المناطق بعد الانسحاب منها مناطق أُلِف تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة. وقد أوضحت إسرائيل أنه لن يكون ثمة انسحاب من منطقة أبو ديس، الواقعة على مشارف القدس. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٦ كانون الثاني/يناير)

المستوطنات

١٦ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ذُكر أن الحكومة تعتزم تخفيض ميزانية إدارة المستوطنات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً. وقد أثارت خطط الحكومة غضب المستوطنات ذات العلاقة، حسب قول هآرتس. وذكر المتكلمون باسم المستوطنين أن هذا القرار سيمحو تقريباً قسم المستوطنات ويفرغ المستوطنات بوقف استيعاب المهاجرين وخلق البطالة وإلغاء برنامج التعليم التكميلي ووقف تنمية الموارد المائية وإنهاء التمويل لإنشاء مراكز اجتماعية للشباب والأطفال. (هآرتس، ٧ أيلول/سبتمبر)

١٧ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أي بعد مرور يوم واحد على بدء المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الوضع الدائم، تعهد رئيس الوزراء، إيهود باراك، بتعزيز مستوطنة معاليه أدوميم. فقد أبلغ باراك السكان بقوله "نحن، الحكومة الجديدة، سنواصل تقوية دولة إسرائيل وتعزيز قبضتها على أرض إسرائيل، وسنواصل تعزيز معاليه أدوميم". وأشار إلى المساكن التي كانت قيد الإنشاء في المدينة التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠٠ نسمة، عبر الخط الأخضر، فقال "إن كل منزل يُبنى الآن هو جزء من دولة إسرائيل إلى الأبد. ولا مرء في ذلك". وفي غضون ذلك، اتهمت حركة السلام الآن الحكومة بزيادة متوسط معدل عطاءات بناء الوحدات السكنية الاستيطانية خمسة أضعاف. فقد وافق وزير الإسكان والإنشاء، اسحق ليفي، (الحزب الديني القومي)

المتحدة ومنسق الأمم المتحدة وجهات أخرى. (جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

٢١ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء ايهود باراك، لأول مرة، أنه سيستعرض كل نشاط البناء غير القانوني في المستوطنات في الضفة الغربية منذ الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة قبل ١٠ أشهر. وقد قال باراك "إن أي شيء يتبين أنه غير قانوني سيُعتبر كذلك" وأضاف "إننا لن ندع أحدا يُملئ علينا، كيفما يشاء، الشكل الذي ستكون عليه المستوطنات". وقد كان باراك يتحدث رداً على النقد الذي وجهه لحكومته خلال الأيام القليلة الماضية عدد من مسؤولي السلطة الفلسطينية، بما في ذلك رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات. ولاحظ باراك أن العطاءات التي أرسلتها وزارة الإسكان منذ تموز/يوليه قد جرت الموافقة عليها قبل وقت طويل من تسلمه مقاليد السلطة وأن معظمها يقع حول القدس في كتلة سكنية ضخمة. (جروسالم بوست، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٢ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، كشفت حركة السلام الآن النقاب عن أنه تم، منذ أن تولت الحكومة الجديدة السلطة، إضافة ١٠٦ منازل متنقلة إلى المستوطنات الأممية الـ ٤١ في الضفة الغربية التي استولى عليها المستوطنون عقب اتفاق واي. فقد كان هناك، استناداً إلى الأمين العام لحركة السلام الآن، موسى راز، ٥٤٤ مأوى، بما في ذلك البيوت المتنقلة والأكواخ الخشبية وحاوليات النقل البحري المحولة، على المستوطنات الأممية الـ ٤١ الواقعة على رؤوس التلال والتي أقامها المستوطنون بتحريض من الحكومة السابقة بُعيد توقيع رئيس الوزراء، نتنياهو، على اتفاقات واي في عام ١٩٩٨. وقال متكلم باسم الإدارة المدنية أن أغلبية المخيمات تقع ضمن برامج التخطيط العامة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

تسلمت الحكومة مقاليد السلطة. وقد قالت حركة السلام الآن أن العطاءات، التي أرسلتها وزارة الإنشاء والإسكان منذ أن تولى باراك السلطة في تموز/يوليه، هي أكثر من العطاءات التي أُرسيّت خلال السنوات الثلاث التي كان فيها بنيامين نتيناهو رئيساً للوزراء. وكان الغرض من العطاءات هو بناء ٤٦١ وحدة سكنية في معاليه أدوميم و ١٠٨٩ وحدة سكنية في بتيار عيليت و ٥٩٤ وحدة سكنية في جيفعات زئيف و ١٠ وحدات سكنية في أوتنيل و ١٢ وحدة سكنية في كريات أربع و ١٧٨ وحدة سكنية في قرني شومرون و ١٨٥ وحدة سكنية في هارادار. وقد أبلغ رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، حين سُئل في غزة عن النشاط الاستيطاني الأخير، الصحفيين بقوله "إننا سنُبلغ العالم أجمع بأن هذا النشاط يدمر السلام". وقال وزير الإسكان، اسحق ليفي، من الحزب الديني القومي، "إن منح التصاريح يتمشى وسياسة الحكومة. فلقد قال لإذاعة إسرائيل "إننا انضمامنا إلى هذه الحكومة على أساس المبادئ التوجيهية الأساسية [للحكومة]. وهذه المبادئ التوجيهية الأساسية لا تذكر أي شيء بشأن تجميد التشييد". (جروسالم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٢٠ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، ذكر أن مسؤولي السلطة الفلسطينية قد استشاطوا غضباً إزاء الأنباء التي أعلنتها حركة السلام الآن من أن إسرائيل قررت إصدار ٢٦٠٠ عطاء لبناء منازل في المستوطنات في الضفة الغربية. وقد أبلغ المفاوض الفلسطيني، صائب عريقات، صحيفة جروسالم بوست أن من المذهل أن تكون إسرائيل قد أصدرت العطاءات هذه وأغلقت آلاف الدونمات من الأرض الفلسطينية لأسباب أمنية، عقب توقيع الجانبين على مذكرة شرم الشيخ وعقب بدئهما محادثات الوضع النهائي التي ستحدد مصير المستوطنات. وقال عريقات إنه كتب رسالة احتجاج وأرسلها إلى الحكومة الإسرائيلية وحكومة الولايات

زيليكوفيتش الأمامية“. وهذه المستوطنات، بما فيها مستوطنات ”غيدونيم“ الحدودية الواقعة شرق ايتامار، لم يأذن بإقامتها قط وزير الدفاع السابق، موشي أريتر. (جروسالم بوست وهآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٥ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن رئيس الوزراء، ايهود باراك، وزعماء مجلس يشع للمستوطنات الإسرائيلية قد توصلوا إلى اتفاق بشأن إخلاء ”المواقع الاستيطانية الأمامية“ التي أنشئت في الضفة الغربية بصورة غير قانونية. وبموجب شروط الاتفاق، استنادا إلى هآرتس، خفض عدد المخيمات المخصصة للتفكيك والإخلاء التام من ١٥ مخيما إلى ١٠ مخيمات ألا وهي حفات معون وميتيبة سونة وغنعات هاحيال وشفوت راحيل ٨ وميتيدي كراميم ونيفي ايريز وميتيدي حاغيت والمنطقة ١٥ والمنطقة ٢٥ وغنعات هايوفيل. وذكر أيضا أنه، بموجب الاتفاق، سيغادر مستوطنة ميغين ديفيد الأمامية سكانها وأن المنطقة ستصبح مراعي. أما تزوفيت فإن المستوطنين فيها سيغادرونها وأن طلاب الأكاديمية العسكرية سيبقون حتى آخر السنة الدراسية، وعندئذ سيعاد فتح موضوع مستقبل الموقع للمناقشة. ووافق باراك على تجميد الوضع في ٣ من أصل المستوطنات الأمامية الـ ١٥ التي كان قرر إزالتها: متزي داتي وهارحورشا والموقع ٧٧٩ (شفوت راحيل ٦). وذكر أن المستوطنين في حفات معون، الواقعة جنوب الخليل، حيث قُتل فيها أحد المستوطنين في حادث مع رعاة فلسطينيين قبل سنة، قد أخذوا على أنفسهم عهدا بالصمود في المستوطنة ومقاومة أي محاولة لإجلائهم. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن زعماء المستوطنين أكدوا أنه لا يُفكك الآن إلا مخيم واحد، ألا وهو مخيم نيفي كراميم القريب من كوخاف هاشاخر، بالإضافة إلى مخيمين آخرين بصفة مؤقتة، وذلك من أصل المخيمات

٢٣ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن رئيس الوزراء، ايهود باراك، سيتخذ عما قريب قرارا بشأن مصير ٤٢ مخيما في المستوطنات مشكوكا في قانونيتها، وأن بعضها يحتمل تفكيكها. وقد انعقدت اللجنة الوزارية المعنية بالمستوطنات، التي أنشئت كجزء من اتفاقات الائتلاف، للمرة الأولى في اليوم السابق، وفوضت باراك اتخاذ قرار بشأن المخيمات التي أقيمت عقب اتفاقات واي وإثر الاخفاق في الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. (جروسالم بوست وهآرتس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٤ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ ايهود باراك زعماء مجلس ييشا للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة أنه يعتزم الأمر بإخلاء ١٥ مستوطنة أمامية في الضفة الغربية. وقد استند قرار باراك على توصيات مؤسسة الدفاع. فقد قال باراك للصحفيين ”إنني أعتبر نشاط الاستيطان في الضفة الغربية، الذي يجري بأمر من الحكومة وبإذن منها، نشاطا هاما جدا. ولكني اعتقد أن القانون ذو أهمية عليا. وهذا لن يكون مفاجئا لكم. فقد قلت أثناء الانتخابات إنني سأنظر في الحالة المتعلقة بالمستوطنات الأمامية“. وكانت مؤسسة الدفاع قد أوصت بأن يفكك باراك ١٥ من أصل ٤٢ مستوطنة أمامية أقامها المستوطنون في الضفة الغربية منذ التوقيع على اتفاق واي. واستنادا إلى مؤسسة الدفاع فإن من بين المستوطنات الأمامية هناك ٧ هي غير قانونية و ٢٧ قد أقيمت بإذن جزئي. و ٨ فقط تستوفي كل الموافقات اللازمة. والمستوطنات الأمامية غير القانونية السبع هي حورشه، وميون، وشوني، والمستوطنة الأمامية ٧٧٩ (شفوت راحيل فاف)، والمستوطنة الأمامية ٩٠٤، وماغين ديفيد، والمستوطنة الأمامية ٥١٥٢، واستنادا إلى توصيات مؤسسة الدفاع، فإنه سيتم تفكيك ١٥ مستوطنة أمامية. وهي المستوطنات الحدودية السبع غير القانونية و ٨ مستوطنات أمامية أخرى تعرف باسم ”مستوطنات

أربع. وقال مسؤولون حكوميون إن من المتوقع أن يتم إخلاء المخيمات الـ ١٢ كلها في الأسبوع المقبل. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أخلت مستوطنة خربة الشونة الأممية غير المأهولة الواقعة على مقربة من مستوطنة ايلي في الضفة الغربية من دون وقوع أي حادث، وفقا للاتفاق بين رئيس الوزراء، باراك، ومجلس المستوطنين في الضفة الغربية. غير أنه ذكر أن "دور حمشيش" وهي مجموعة أنشئت مؤخرا من المستوطنين المقاتلين لمعارضة إخلاء المستوطنات الأممية، قد نجحت في تعطيل عمليات الإخلاء الأخرى المنوي القيام بها، بما في ذلك محاولة إخلاء جرت قبل يومين من أجل مستوطنة تل ٨٠٤ القريبة من سفوت راحيل. وإمعانا في تصعيد حملتها المناوئة لعمليات الإخلاء، نظمت دور همشينج حفلا دينيا تليت فيه التوراة وأقامت كنيسة من الخشب في حافات معون، وهي مستوطنة أممية مدرجة هي الأخرى على قائمة عمليات الإخلاء. وحضر الحفل الديني حوالي ١٠٠٠ شخص، منهم عدد من الزعماء السياسيين والروحانيين اليمينيين. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر).

٢٩ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مجلس الجماعات اليهودية في الضفة الغربية وغزة أنه تم تفكيك ست من المستوطنات الأممية المخصصة للتفكيك، وهي المستوطنات غير المأهولة بانتظام. وذكر أيضا أن المجلس يأمل في إتمام عمليات تفكيك المخيمات الاستيطانية الأخرى المخصصة للتفكيك في غضون أسبوعين، لكن أعضاء المجلس أكدوا أن ذلك يعتمد على مدى سرعة إمكانية توفير ترتيبات سكنية بديلة للسكان. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر).

الـ ٤٢ غير القانونية، التي أنشئت منذ التوقيع على اتفاق واي. فالمواقع الأخرى، استنادا إلى زعماء المستوطنين، إما أنها أراض صناعية وإما أنها أراض لا مباني عليها أو مواقع تستخدم للرعي، ليس فيها إلا أبراج للمياه أو قطائر أو ما شابهها من الإنشاءات. وأعلن المستوطنون أن مستوطنات ميتزبي حاغيت ونيفي إيريز، القريبة من معاليه محماش ستفكك مؤقتا إلى أن يُؤذن بإصدار التصاريح اللازمة، وعندئذ سيُسمح للسكان بالعودة. وقال المستوطنون إن ٥ مخيمات من المخيمات الـ ١٥ المخصصة أصلا لإزالتها ستبقى سليمة في حين أن المخيمات الـ ٢٧ من أصل المخيمات الـ ٤٢ ستظل على حالها. وذكر ياسر عبد ربه، كبير مفاوضي السلطة الفلسطينية لمحدثات الوضع النهائي أن الاتفاق مع المستوطنين "يضيفي الشرعية على السرقة عنوة". وقال إن اتفاق الحكومة مع مجلس المستوطنين شكل "سابقة خطيرة". وقد أسفر الحل الوسط عن الإبقاء على ٣٢ مخيما من أصل المخيمات الـ ٤٢، فيما جعل المجلس مسؤولا عن إخلاء المخيمات الأخرى. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، فكك مجلس "يشع" ليهودا والسامرة وغزة المستوطنة الأممية الأولى المخصصة للإخلاء في الاتفاق الذي أبرمه مع حكومة رئيس وزراء الحكومة، باراك، ألا وهي التل ٨٢٧ (سفوت راحيل ٧). وتم الإخلاء بعد إخفاق المحاولة لإخلاء التل ٨٠٤ (سفوت راحيل ٢)، الواقع شمال رام الله، والذي كان من المقرر إزالته أولا. وأصدر مجلس يشع بيانا يقول فيه إنه لم يُفكك إلا برج مياه واحدا وإن قمة التل قد أخلت "وفقا للالتزامات المجلس". ولم يحدد البيان متى ستتم إزالة المخيمات الأخرى. وفي نهاية الأسبوع، كان من المتوقع أن يزيل المستوطنون المخيمات في سفوت راحيل وخربة الشونة القريبة من ايلي والموقع ٢٦ وقطعتي الأرض ٥١ و ٥٢ القريتين من كريات

٣٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن اللجنة الفرعية لميزانية الدفاع التابعة للكنيست قد وافقت على تمويل يبلغ حوالي ١٠ ملايين شيكل إسرائيلي جديد لتعزيز الأمن في المستوطنات. وأن من المقرر إنفاق مليون شيكل إسرائيلي جديد، وهو أكبر مبلغ استثماري، جرى اعتماده، على بناء جدار أمني لمستوطنة "كفار داروم" في غزة. وأن إجمالي المبلغ المعتمد لغزة قد بلغ ٢,١٦٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد. وأن من المقرر إنفاق حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد على الطريق المؤدية إلى غيغعات هارسينا، قرب كريات أربع. (جروسالم بوست، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر).

٣٣ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن إعادة انتشار قوات الدفاع الإسرائيلية من أجل تنفيذ الجانب المتعلق بالنقل والإمداد من اتفاق شرم الشيخ، في إطار اتفاق واي، ستكتمل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبموجب الاتفاق، سيتم إخلاء ست معسكرات تابعة للجيش. وقد شُيد ١٣ معسكراً دائماً لاستيعاب إعادة الانتشار، وما زالت قوات الدفاع الإسرائيلية تقوم بإنشاء المعسكر الجديد في غابة شاكيد، بعدما رفضت محكمة العدل العليا استئنافاً بشأن توفير ممر آمن بين معبر إيريز وطرقمية. وبلغت الميزانية الإجمالية لإخلاء القواعد القديمة وبناء قواعد جديدة حوالي ٣٠٠ مليون شيكل إسرائيل جديد. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر).

٣٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حدد رئيس الوزراء باراك، موعداً نهائياً لإخلاء ٤ مستوطنات أمامية في الضفة الغربية، مُبلغاً الوزارة الأمنية أن هذا الإخلاء إن لم يتم طوعية في نهاية الأسبوع فإنه سيأمر قوات الدفاع الإسرائيلية بالقيام بذلك عنوة. والمستوطنات الأمامية الأربع، التي يقطنها حفنة من الناس، هي من بين المستوطنات الأمامية الاثني عشرة، التي كان باراك قد أمر بإخلائها قبل عشرة

٣٠ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن اقتراحاً مقدماً من قوات الدفاع الإسرائيلية لتعزيز المستوطنات في الضفة الغربية قد قدر التكلفة بمبلغ ١٤٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد. وكانت هذه الخطة نتيجة لتقييمات أعدت عقب إبرام اتفاق شرم الشيخ، لكن ما زال التمويل المطلوب بحاجة إلى الموافقة عليه. وقد ضمت الخطة إدخال تحسينات على القدرات الأمنية للمستوطنات الـ ٤٠، وضمانات أخرى أيضاً. كما أن العمل ما زال جارياً في تحصين المستوطنات الـ ١٩ في الضفة الغربية ووادي الأردن. وقد خصصت قوات الدفاع الإسرائيلية بالفعل ٣٩ مليون شيكل إسرائيلي جديد من أجل تعزيز المستوطنات التي ستصبح الآن أقرب إلى المنطقة ألف عقب تنفيذ الاتفاق. (هآرتس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر).

٣١ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن مدينة جديدة لليهود الأكثر تمسكاً بأهداف الدين يجري تشييدها عبر الخط الأخضر قرب مستوطنة عاليه زهاف في السامرة، الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات شرق مستوطنة روش هاعيق. وستتألف شباد إيليت، أو التي تُدعى أيضاً إيلي زهاف الغربية، من ٢٠٠ وحدة سكنية في مرحلتها الأولى. وقد وافق على مخطط المنطقة نائب وزير الإسكان مئير بوروش، ويضم المخطط ٧٠٠ وحدة سكنية تُبنى على مدى خمسة أعوام. وقد بدأ بيع البيوت في الحي الجديد قبل خمسة أشهر، أي بعد فترة وجيزة من وضع حجر الأساس. وساعة إعداد هذا التقرير، كانت ٢٤ وحدة قد قطعت مرحلة متقدمة من مراحل البناء، كما كانت ١٧٦ وحدة سكنية في المراحل الأولى من البناء. وسيضم هذا الحي مدارس وكنساً وحمامات لأغراض التطهر. وقد جال وزير الإسكان، اسحق ليفي، في منطقة السامرة الغربية، ورحب بمبادرة بناء حي لليهود الأكثر تمسكاً بأهداف الدين. (هآرتس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر).

الإسرائيلية. وبدءاً من تلبية احتياجات سكان الأراضي المحتلة الأصليين، فإن المخطط التمهيدي يوفر حلولاً لاستخدامات الأرض تستهدف تلبية الاحتياجات السكنية والتجارية والسياحية للسكان اليهود في القدس. واعتبرت منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان قرار محكمة العدل العليا إقراراً قضائياً لسياسة الحكومة بما يحيز انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان لعشرات الألوف من الفلسطينيين الذين يعيشون في القرى المحيطة بمستوطنة معاليه أدوميم. و [يُحيز القرار] ضم الأراضي المحتلة، ومصادرة الأراضي، والتمييز، والطرْد، والقيود المفروضة على حرية التنقل وأكثر من ذلك. (هآرتس وجروسالم بوست، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٦ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر، بموجب وثيقة وزعها مجلس المستوطنين اليهود، أن أراضي المستوطنات الأمامية في الضفة الغربية، التي أُخليت "ستظل عملياً تحت سيطرة المستوطنات" وأن في الإمكان استخدامها "في الزراعة وغير ذلك من الأنشطة، نظراً إلى أن التقييد ينطبق على الإقامة حصراً". والوثيقة التي وزعت في المستوطنات عقب "الاتفاق المتعلق بالمستوطنات الأمامية" الذي تم التوصل إليه بين المجلس المذكور وحكومة باراك، يورد قائمة من ٨ فئات، حددت للمستوطنات الأمامية الـ ٤٢ في الضفة الغربية، هي كما يلي: الفئة ١: ٨ مستوطنات أمامية قانونية؛ والفئة ٢: ٧ مستوطنات قانونية سيؤذن ببنائها مباشرة بعد أن تتم إجراءات الترخيص؛ والفئة ٣: ١٣ مستوطنة أمامية "مجمدة"؛ والفئة ٤: ٤ مستوطنات أمامية كان من المفروض إخراجها لكنها ما زالت على حالها؛ والفئة ٥: ٣ مستوطنات أمامية غير مأهولة، ستُنقل من الموقع مرافقها؛ والفئة ٦: موقعان فارغان، من المعترزم أن يكون إقامة تواجد يهودي فيهما، لكن ذلك لن يُنفذ؛ والفئة ٧: ٣ مستوطنات أمامية من المقرر نقلها إلى مواقع مجاورة؛ والفئة ٨:

أيام، كجزء من حل وسط تم التوصل إليه مع المستوطنين. وأفاد مسؤولون أمنيون أن قوات الدفاع الإسرائيلية أصدرت بالفعل أوامر بتفكيك المخيمات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إذا لم يقيم المستوطنون بتفكيكها. ودعا وزير التربية والتعليم، يوسي سريد، إلى إشراف أدق على تفكيك المخيمات، قائلاً: "لست على يقين من أن لدى أي أحد صورة واضحة لما يجري". وكان سريد يرد على الأنباء القائلة بأن المستوطنين قد فككوا قطيرتين ونقلوا أسرتين وعازبا من مستوطنة متزبي هاغيت، لكن قطيرتين جديدتين أقيمتا على موقع قرب قمة التل ٧٧٧ في ايتامار ومتزبي كراميم قرب كوخاف هاشاحار، وهما مخيمان تقرر تفكيكهما. (هآرتس وجروسالم بوست، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت محكمة العدل العليا عريضة من منظمة لحقوق الإنسان الفلسطيني تلتزم فيه إصدار حكم يُعلن عدم قانونية مخطط تمهيدي جديد لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم، الذي يضم أراضي إضافية يتعين تخصيصها لتلبية احتياجات السكان المحليين الفلسطينيين. وقد كتب جميع القضاة الثلاثة في هيئة المحكمة فتاوى قانونية موجزة ترفض بالإجماع العريضة المذكورة، قائلين إن الموضوع، توخياً للدقة، يتصل بالسياسة العامة ويقع ضمن اختصاص الحكومة حصراً، وإن المحكمة لا تستطيع التدخل. وادعى إيهاب أبوغوش، رئيس المركز القانوني في القدس، والذي قدم العريضة، بأن توسيع معاليه أدوميم ينتهك القانون الدولي ويتجاوز المعايير التي تقبلها محكمة العدل العليا لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، ألا وهي الاحتياجات الطبيعية للناس الذين يعيشون في المستوطنات. وترى العريضة أن توسيع معاليه أدوميم وتحديد استخدام الأراضي المشمولة في المخطط التمهيدي يتوافقان مع الخطة الرئيسية غير الرسمية لمدينة القدس الكبرى ومع الخطة الإنمائية اللتين أعدهما معهد القدس للدراسات

٣٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ورد نبأ بأن خمسة فلسطينيين قد أصيبوا بعد أن ضربوا على أيدي عشرات من المستوطنين في شجار قرب المستوطنة الأمامية التي أخليت، حافلات معون. وكان المستوطنون، الذين أخرج الكثير منهم من المنطقة بالقوة، يختبئون في الكهوف في المنطقة المجاورة. وقد نجح أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية في إخراج الكثير من المستوطنين، واعتقلوا ٨ منهم أثناء هذه العملية. غير أن عددا آخر منهم تمكنوا من الاختباء في الكهوف الطبيعية العديدة الموجودة في المنطقة. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

٤٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قوض مسؤولون في الإدارة المدنية وقوات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية عدة خيام لسكان فلسطينيين من قرية يطّح المجاورة كان هؤلاء قد نصبوها قرب مزرعة معون في منطقة يدعى أنّها تقع ضمن منطقة للرماية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية. وقال متحدث باسم الإدارة المدنية إن القرويين ينصبون في كل موسم هذه الخيام أثناء عملهم في الحقول لكن لكل منهم منزل في القرية. وقد قامت حركة النساء الخضر اليمينية، التي كانت، في غضون ذلك، تسعى إلى مساعدة الأسر الأربعة، التي طردت من مزرعة حافلات معون، بتنظيم ما يدعى "الرد الصهيوني"، والتي فتحت حسابا مصرفيا لإرسال الهبات المقدمة لهذه الأسر إلى هذا الحساب؛ وفي تطور آخر، أعلنت حركة السلام الآن أن الحكومة قد أصدرت، منذ الانتخابات، عطاءات لتشييد ٢٧٠٣ وحدات سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنها، منذ تعيين لجنة وزارية خاصة لشؤون المستوطنات، أصدرت عطاءات لتشييد ١٠٩ وحدات سكنية. وقالت الحركة إن آخر عطاء قد صدر قبل بضعة أيام لبناء ٥٤ وحدة سكنية في أرييل. (جروسالم بوست، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

مستوطنتان أماميتان ستخيلان مع إتمام إجراءات التخطيط. (هآرتس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٧ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجت حركة السلام الآن على إصدار عطاءات لبناء ١٤ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية. وأعلنت الحركة أنه، منذ انعقاد اللجنة الوزارية المعنية بشؤون المستوطنات، تم إصدار عطاءات لبناء ما مجموعه ٥٥ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. وادعت الحركة أن تشييد المستوطنات يجري خارج الكتل الاستيطانية المأذون بها، التي أشارت الحكومة إليها عند اتخاذ الإجراءات التحضيرية لمفاوضات الوضع النهائي. (جروسالم بوست، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٨ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أتم جنود قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمن إخلاء مزرعة معون، الواقعة جنوب شرق الخليل. وعند الظهر ورد نبأ بأن الإدارة المدنية قد فككت المساكن المؤقتة ودمرت المنشآت الدائمة وحولت الممتلكات الشخصية والأثاث والمعدات إلى مستوطنة معون. وفي غضون ذلك، أخذ المستوطنون على أنفسهم عهدا بالعودة إلى المزرعة وبنائها. وواجهت قوات الجيش والشرطة مقاومة سلبية واسعة النطاق من جانب المستوطنين أثناء العملية التي تمت قرب بزوغ الفجر. فمن المئات التي أخليت، ألقت الشرطة القبض على ٤٧ شخصا، أفرج عن ٢٠ منهم بعد استجوابهم وأفرج عن ٢٧ شخصا مع فرض قيود معينة عليهم. وكان من أصعب الأمور على وسائط الإعلام وقوات الأمن أثناء الإخلاء، استنادا إلى الصحفيين، مشاهدة كيف وضع الآباء صغار أولادهم وأطفالهم في صدارة هذه المواجهة (جروسالم بوست وهآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر).

٤١ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت حركة السلام الآن إلى القيام فوراً بطرد الأسر الإسرائيلية الموجودة في الخليل، بعد أن علمت الحركة بخطط المستوطنين لإنشاء حي جديد في قاعدة للجيش في الخليل. وأنكرت مصادر عسكرية أن يكون الجيش قد سمح للمستوطنين العيش هناك. دوماً، على الرغم من ادعاءات المستوطنين خلاف ذلك. وقد علمت هآرتس أن طلاباً من مستوطنة يشيفا المجاورة ما زالوا يقيمون في القاعدة لسنوات عدة. وأن مجموع عدد الطلاب لم يزد قط على ٢٠ وأن النقل لم يسمح به إلا لأنه كانت تجري أعمال التحديد في يشيفا. (هآرتس وجروسالم بوست، ١ كانون الأول/ديسمبر)

٤٤ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، ورد نبأ بأن وزارة الإسكان قد أصدرت عطاءات لتشييد حوالي ٥٠٠ منزل في المستوطنات، وهي على وجه التحديد، لبناء ١٧٧ وحدة سكنية في جيفا بينيامين و ٣١٦ وحدة سكنية في ألفي مناشية. وحاولت الحكومة الإسرائيلية، استناداً إلى صحيفة جروسالم بوست، أن تنأى بنفسها عن خطط البناء هذه، فقالت إن هذه الخطط كلها مشاريع نالت الموافقة في عهد الحكومات السابقة. وقالت حركة السلام الآن إن الجولة الأخيرة هذه من العطاءات قد رفع عدد العطاءات التي تم إصدارها في عهد باراك البالغ خمسة أشهر إلى ١٩٦٣، وهو رقم فاق بالفعل المتوسط السنوي لعدد العطاءات التي أصدرتها حكومة نتينياهو. (هآرتس وجروسالم بوست، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٤٥ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، رفضت السلطة الفلسطينية مواصلة المفاوضات بشأن محادثات الوضع النهائي إلى أن توافق إسرائيل على تجريد كل الأنشطة الإستيطانية. فقد أخبر كبير المفاوضين الفلسطينيين، ياسر عبدربه، الصحفيين في رام الله بعد اجتماعه بنظيره الإسرائيلي، عوديد عيران، قائلاً "لا نستطيع أن نعقد اجتماعات اليوم لمناقشة القضايا المتفق عليها بسبب مسألة المستوطنات". وذكرت المصادر الدبلوماسية في القدس أن الأزمة افتعلها الفلسطينيون

٤٢ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي رسالة احتجاج على سياسة إسرائيل وخططها الاستيطانية لتوسيع مستوطنة إفرات حذر كبير المفاوضين الفلسطينيين ياسر عبد ربه من أن من شأن توسيع المستوطنات أن يعرض عملية السلام للخطر وأن تخلق أزمة في محادثات الوضع النهائي، واتهم إسرائيل بعزمها على بناء ١٠٢٦ منزلاً جديداً في إفرات. وادعى زعماء المستوطنين أن حكومة رابين هي التي وافقت على عملية البناء. وأضافوا أن الرقم المتعلق ببناء المنازل الجديدة، الذي أشار إليه الفلسطينيون غير صحيح قطعاً. (جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٤٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، ورد نبأ بأن مجموعة من ٣٠ ناشطاً تابعين لحركة "الجيل الجديد" قد أخرجتهم الشرطة بالقوة في اليوم السابق من قمة تل نوكدائيم القريبة من تيكيو. وقد كانت هذه هي المرة الثانية في غضون أسبوع تحاول فيها المجموعة إقامة مخيم في ذلك الموقع. وفي نبأ ذي صلة، قيل إن الحكومة تعتزم تفكيك مستوطنة أمامية غير مدرجة في الاتفاق الأصلي بين رئيس الوزراء، باراك، ومجلس المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة. وكانت المستوطنة الأمامية، زيت رغبان، تقع على بعد ٤٠٠ متر

كفار أروميم وغيرها. كما أن الحركة ادعت أن الموافقة قد أعطيت لإقامة ٨٥ بيتاً متنقلاً في المخيمات التي أمر رئيس الوزراء، باراك، بتفكيكها. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر)

٤٧ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفاد نبأ بأن كبير مهندسي مجلس مدينة القدس قد أوعز للشركة المعمارية التي فازت بعتاء وضع مخطط لمجمع سكني يهودي في أبو ديس بالإسراع بعملية وضع المخطط. وقد جاءت هذه الخطوة فيما كانت السلطة الفلسطينية تسعى لنيل قرار إسرائيلي بتحويل ٩٠ في المائة من القرية التي تقع في المنطقة باء، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، إلى المنطقة ألف كجزء من الانسحاب المقبل. وتعترف السلطة الفلسطينية اتخاذ أبو ديس قصراً للحكومة في أي اتفاق للوضع النهائي الذي سيعطي الفلسطينيين حق الوصول إلى القدس. وقد أنشأت السلطة الفلسطينية مبنى للبرلمان لم يستخدم بعد. (هآرتس، ١٧ كانون الثاني/يناير)

٤٨ - وفي ١٦ شباط/فبراير، ورد نبأ بأنه لا يستخدم حالياً إلا نسبة ضئيلة من أراضي الضفة الغربية التي تم وضع اليد عليها لأغراض الاستيطان، وذلك استناداً إلى أرقام كشفت عنها حركة السلام الآن قبل يومين. وتصل الأراضي المستخدمة فعلاً للاستيطان في الضفة الغربية، استناداً إلى تقرير حركة السلام الآن، إلى ٧٨ ٧٨٦ دونماً. وتضم الأراضي مناطق سكنية في المستوطنات ومناطق صناعية وتجارية، ودفيئات، ومناطق مخصصة لأغراض الإنشاء. ولا يشمل تقدير حركة السلام الأمن الأراضي غير المستخدمة المشمولة بقانون الاستيطان أو الخاضعة للسيطرة بأمر من القيادة المركزية لقوات الدفاع الإسرائيلية. كما أن مجموع مناطق الاستيطان هو أكبر بكثير من الأراضي التي هي قيد الاستخدام حالياً. وقد قدمت حركة السلام الآن طلبات متكررة إلى سلطات الحكومة لإتاحة بيانات لها بشأن

قبل زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة إلى المنطقة. وقد انتقدت السلطة الفلسطينية وحركة السلام الآن باراك لإصداره مؤخراً عطاءات لبناء ٣ ١٩٦ منزلاً جديداً في المستوطنات منذ تسلمه السلطة في تموز/يوليه، وهو عدد يفوق المتوسط السنوي لعدد العطاءات التي أصدرها سلفه، نيتياهو، وفي نبأ ذي صلة، علّم أن ميرتس (الحزب اليساري الرئيسي في الائتلاف الحالي) هدد بأن "يعيد تقييم شراكته" في الائتلاف إذا ما واصلت الحكومة سياساتها المناوئة للفلسطينيين من توسع في الاستيطان ومصادرات ومن إبعاد وهدم للبيوت. وقد قال وزير الإسكان ورئيس الحزب الديني القومي، يتسحاق ليفي، إن أعمال الإنشاء في المستوطنات تسير بموجب المبادئ التوجيهية التي وضعتها الحكومة، وبالتنسيق مع باراك. وأعلن المتكلم باسم ليفي أن كل شيء يبنى الآن قريب من الخط الأخضر. (هآرتس وجروسالم بوست، ٧ كانون الأول/ديسمبر)

٤٩ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ذكر أن نائب وزير الدفاع، إيفرايم سنيه، نسق تقريراً لحركة السلام الآن يدعى أن الإدارة المدنية وافقت على مخططات لبناء ٢ ٧٥٧ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية وغزة وأنه جرى تقديم مخططات لبناء ٢ ١٣٩ وحدة سكنية إضافية للموافقة عليها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. فقد أبلغ سنيه إذاعة إسرائيل أن التصاريح لا قيمة لها لأنها تتطلب موافقته. وقال "إن المخططات المقدمة لم يوافق عليها، لأننا في غمرة المفاوضات"، مضيفاً أن أياً من المخططات المذكورة في التقرير لم يصله. وادعت حركة السلام الآن أن التقرير قد أشار إلى تصاريح بناء موافق عليها بين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وأن تصاريح البناء تتعلق بمخططات للبناء في ٦ مستوطنات مختلفة. وخلال نفس الفترة قدمت مخططات من أجل الموافقة على بناء ١٣٩ ٢ وحدة سكنية في ٥ مستوطنات، بما في ذلك مستوطنة

الإسرائيلي بعد الاتفاق على الوضع النهائي. ويعزى الارتفاع المذهل في عام ١٩٩٩ (١٢,٥ في المائة) إلى البناء الواسع النطاق نسبياً، الذي سمحت به حكومة نتينياهو في السنتين الأخيرتين، وإلى سرعة وتيرة إشغال الشقق في السنة الأخيرة. وفيما يلي الأرقام ذات الصلة:

المناطق التي تخضع للاستخدام الفعلي من جانب المستوطنين، لكن هذه الطلبات لم تلق جواباً. ويستند التقدير الحالي إلى الصور الفوتوغرافية للأراضي المأخوذة بالسواتل في آذار/مارس ١٩٩٩. وفي نهاية الشهر ستنظر محكمة محافظة القدس في جلسة لها في ادعاء حركة السلام الآن بأن لها الحق في أن تتاح لها هذه المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات. ويضيف تقرير حركة السلام الآن المستوطنات حسب مساحتها، كاشفاً النقاب عن أن معاليه أودميم (٤٠٥ ٣ دونمات) هي أكبر المستوطنات مساحة تليها إرييل (٩٠٣ ٢ دونمات) ثم جيفعات زئيف (٩٣٥ ١ دونمات) ثم إفرات (٥٠٩ ١ دونمات). واستناداً إلى التقرير؛ فإن معاليه أودميم لديها حوالي ٥٠.٠٠٠ دونم خاضعة لولايتها، وهي مساحة أكبر ١٦ ضعفاً من مساحتها المستخدمة. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

٤٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ورد نبأ يقول استناداً إلى الأرقام التي كشف عنها مجلس الجماعات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة، إن عدد السكان اليهود في المستوطنات الواقعة ما وراء الخط الأخضر قد ازداد في عام ١٩٩٩ بنسبة ١٢,٥ في المائة، وهي أعلى معدل نمو مسجل في الأعوام الأخيرة. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بلغ عدد السكان اليهود في المستوطنات ٦٨٠ ١٩٣ نسمة، استناداً إلى هذه الأرقام. ويقوم معدل الزيادة على أساس مقارنة بين عدد الناس في الجماعات اليهودية ما وراء الخط الأخضر في عام ١٩٩٨، استناداً إلى أرقام المكتب المركزي للإحصاء، وبين العدد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، استناداً إلى أرقام المجلس. ويسكن حوالي ٦٦ ٥٠٠ نسمة، أي حوالي ٣٠ في المائة من المستوطنين اليهود، في منطقة القدس الكبرى، التي تضم معاليه أودميم وجيفعات زئيف، وبيطار عيليت وهار أدار وإفرات ومعظم الكتل السكنية في عتسيون، وهي المناطق التي يتوقع أن تظل تحت الحكم

المستوطنة	أرقام المكتب المركزي للإحصاء	أرقام مجلس الجماعات اليهودية	معدل النمو بالأفراد	النمو بالنسبة المئوية
أورانيت	٤ ٤٩٠	٤ ٨٠٠	٣١٠	٦,٩
ألفي مناشيه	٤ ٣٦٠	٤ ٩٠٠	٦٤٠	١٢,٤
الكانا	٢ ٩٢٠	٣ ٣٠٠	٣٨٠	١٣
إفرايت	٦ ١٢٠	٦ ٦٠٠	٤٨٠	٧,٨
أريئيل	١٤ ٤٠٠	١٦ ١٠٠	١ ٧٠٠	١١,٨
بيت إيل	٣ ٦٧٠	٤ ٠٠٠	٤٣٠	١٢
بيت أرياح	٢ ٢٣٠	٢ ٥٠٠	٢٧٠	١٢,١
بيت إيليت	١١ ٣٠٠	١٣ ٥٠٠	٢ ٢٠٠	١٩,٤
بينيامين	٢٣ ٢٠٠	٢٥ ٠٥٠	١ ٨٥٠	٨
بقعات ياردين	٢ ٩٠٠	٣ ٤٠٠	٥٠٠	١٧,٢
جيفعات زئيف	٩ ٧٢٠	١٠ ٥٠٠	٧٨٠	٨
غوش عتسيون	٨ ١٠٠	٩ ٢٠٠	١ ١٠٠	١٣,٥
هار أدار	١ ٣٨٠	١ ٥٠٠	١٢٠	٨,٧
هار حبرون	٣ ٨٠٠	٤ ٥٠٠	٧٠٠	١٨,٤
حبرون	٤٨٠	٤٨٠	—	—
كريات أربع	٥ ٧١٠	٥ ٩٠٠	١٩٠	٣,٣
حوف غزة	٦ ١٠٠	٦ ٦٠٠	٥٠٠	٨,٢
معاليه أدوميم	٢٢ ٢٠٠	٢٥ ٢٠٠	٣ ٠٠٠	١٣,٥
معاليه إفراي	١ ٤٣٠	١ ٧٠٠	٢٧٠	١٨,٩
إيمانويل	٣ ٢٩٠	٣ ٩٠٠	٦١٠	١٨,٥
كدوميم	٢ ٤٠٠	٣ ٠٠٠	٦٠٠	٢٥
كريات سيفير	١٠ ٥٠٠	١٣ ٠٠٠	٢ ٥٠٠	٢٣,٨
كارن شومرون	٥ ٣٧٠	٦ ٠٠٠	٦٣٠	١١,٧
شومرون	١٥ ٤٠٠	١٧ ١٥٠	١ ٧٥٠	١١,٤
ميغيلوت	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠	١٢,٥
المجموع	١٧٢ ١٧٠	١٩٣ ٦٨٠	٢١ ٥١٠	١٢,٥

”إضفاء واسع النطاق للصفة القانونية على المساكن غير القانونية، شريطة إدماجها في خطط البناء، وشريطة أن يدفع المالكون في حالات معينة غرامات لمخالفة القانون“. وكان الاقتراح المقدم من الوزير قد ورد في جواب كتابي، مؤرخ ١٢ آب/أغسطس، على أدام كيللر، المتكلم باسم حركة غوش شالوم، الذي أنشأ لجنة مشتركة مع وزير العدل يورسي بيلين، للتوصل إلى حلول لمشكلة المساكن غير القانونية، فقد كتب يقول ”أنا أعارض بكل كياني هدم البيوت، وأعتقد أن في الإمكان وقف هذه الممارسة وإيجاد حل“. (هآرتس، ٢٧ آب/أغسطس)

٥٣ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، رفضت المحكمة العليا الاستئناف الذي قدمته إلعاد، وهي منظمة إسكان يهودية، قائلة إنه ليس لها أي حق في بناء استأجرته في عام ١٩٩١ من شركة أميدار للإسكان في حي سلوان في القدس. واستند الرفض إلى الادعاء الكاذب بأن المالكين الفلسطينيين قد رحلوا إلى بلد عربي. ذلك أن جزءاً من المبنى، الذي تعود ملكيته لأبناء أحمد عباسي، المتوفي في عام ١٩٨٠، قد استولى عليه أعضاء منظمة إلعاد في جوف الليل في عام ١٩٩١ تحت حماية من الشرطة. وأن أميدار قد أجرت الشقة لإلعاد بعد أن قبل المشرف على أملاك الغائبين شهادة بقسم تقول إن أبناء العباسي الإثني عشر جميعهم قد غادروا القدس ورحلوا إلى بلدان عربية. ورفع الورثة وبعض الأبناء قضية في محكمة محافظة القدس لاستصدار إعلان بأنهم يتمتعون بحقوق المالكين في المبنى وأن أي إجراء يمس هذا المبنى يقوم به آخرون يعتبر باطلاً. وبينت المحكمة أن ٥ من الأبناء ليسوا غائبين فعلاً، وقضت بأن الإعلان الصادر عن المشرف على أملاك العدو وبيع هذه الحقوق يعيبهما افتقار شديد إلى حسن النية. وأيد قضاة المحكمة العليا قرار المحكمة الدنيا. (هآرتس وجروسالم بوست، ٣ أيلول/سبتمبر)

٥٠ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، طردت قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية وأفراد الإدارة المدنية ست أسر بدوية فلسطينية كانت قد عادت للعيش في منطقة الرماية قرب موقع مزرعة هافات معون. واعتقلت قوات الأمن فلسطينيين قاوما محاولات طردهما من الموقع. وقال متكلم باسم قوات الدفاع الإسرائيلية إن الأسر البدوية وكلها من سكان يطة، قد عادت في الأيام الأخيرة إلى أماكن سكنها في الكهوف رغم أن المنطقة كانت قد أعلنت أنها منطقة عسكرية مغلقة. وكانت هذه الأسر قد طردت من الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لكن نائب الوزير، إفرايم سنيه قال الأسبوع الماضي إنه قد سمح لها بالعمل في الأرض وبرعى مواشيتها في المنطقة ولكنها منعت من السكن هناك بصورة دائمة. وفي الشهر الماضي، طلب رئيس الوزراء، باراك إلى سنيه أن يعيد النظر في المسألة بعد تلقيه طلباً من وزير الزراعة هايم أوران بالسماح لهذه الأسر بالعودة. (جروسالم بوست، ٢٩ شباط/فبراير)

الطرق

٥١ - في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ذكر أن إسرائيل رغم الاحتجاجات الفلسطينية، تأمل في إكمال الطريق ذي المسارب الأربعة ومركز انطلاق السفريات بين القدس ومدخل بيت لحم في موعد أقصاه ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، بهدف التخفيف من شدة ازدحام السير قبل تدفق السائحين المتوقع بمناسبة الاحتفال بالألفية الجديدة. ويدعي الفلسطينيون بأن الموقع سيصبح نقطة تفتيش إيريز جديدة، ورفضوا التعاون مع المسؤولين الإسرائيليين. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

الإسكان

٥٢ - في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، ذكر أن شلومو بن عامي، وزير الأمن الداخلي في إسرائيل، كان يدافع عن

في العام منذ إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣. بل إن متوسط عدد المنازل التي تدمر في العام الواحد (٢٢٦) قد شهد زيادة طفيفة على الرغم من أن عدد الفلسطينيين الواقعين تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة هو حالياً ثمن عددهم سابقاً. ويقول تقرير منظمة العفو الدولية إن السلطات الإسرائيلية قد قامت، منذ عام ١٩٨٧، بهدم ما لا يقل عن ٢ ٦٥٠ منزلاً فلسطينياً في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لعدم استصدار "تصاريح بناء" لهذه المنازل. على أن الفلسطينيين قد حرّموا من البناء قانونياً بسبب السياسة التي تنتهجها إسرائيل في مصادرة الأراضي من الممتلكات الفلسطينية الخاصة، التي تستخدم لأغراض البناء عليها لإسرائيل حصراً. ويؤكد التقرير أيضاً الآثار النفسية على الأفراد والأسر اللذين هدمت منازلهم. وليس ثمة تحذير مسبق بوقت وتاريخ أي هدم؛ وذلك أن الجرافات الآلية تصل بصحبة عشرات الجنود المسلحين بالهروات والبنادق. وقد لا يتاح للأسرة إلا ١٥ دقيقة لنقل ممتلكاتها قبل إلقاء أثاثها في الشارع وقبل جرف منزلها. (هآرتس، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر)

٥٧ - وفي ٢ شباط/فبراير، هدمت الجرافات الآلية التابعة لبلدية القدس منزلاً في العيسوية لأنه بني بصورة غير قانونية. وتقول صحيفة جروسالم بوست إن الحادث زاد المقاومة اشتعالاً بين سكان الحي. وجرّت عملية الهدم قبيل أن يلتقي المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في القدس لإجراء المحادثات بشأن الوضع النهائي ومسائل أخرى. وقالت جارة شاهدت عملية الهدم من شرفتها إن جرارتين آليتين مصحوبتين بعدد كبير من شرطة الحدود أحالتا المنزل إلى كتلة من المعدن والخرسانة المقتولين. وكان المنزل ملك عبد الرزاق الشيخ عمر، الذي أعاد بناء هذا المنزل بعد أن هدم من قبل. كما أن ٢٠ في المائة من المنازل في العيسوية ليس لديها رخص بناء، على حد قول درويش، رئيس لجنة التنمية العيسوية. وقال مسؤول في بلدية القدس "إن هذا

٥٤ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، هدم بأمر من وزير الداخلية بيت ٣ أسر، يبلغ عدد أفرادها ١٨، في قرية بيت حنينا في القدس الشرقية. وقد تم القيام بهذا العمل رغم الاتفاق بين بلدية القدس وإدارة بيت حنينا، الذي يقضي بعدم إنشاء مأوى غير قانونية جديدة وعدم هدم أي من المباني القائمة. وقد قالت البلدية إن محافظة القدس التابعة لوزارة الداخلية أوقفت التعاون بشأن الإنشاء غير القانوني في الجزء الشرقي من المدينة. على أنه يقال إن وزير الأمن، شلومو بن عامي يعارض هدم البيوت هذا، لكنه أذن بهدم البيت المشار إليه. وقد انتقلت الأسر الثلاث إلى خيمة قرب موقع بيتهم السابق. وقد قال صاحب البيت إن الشرطة حذرتَه بأن بيته سيهدم لكنه حصل على أمر بعدم الهدم. ومنذ أن تولى رئيس الوزراء السلطة، دمرت ٤ بيوت للفلسطينيين تدميراً تاماً. (هآرتس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر)

٥٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ورد نبأ بأن الجرافات الآلية الإسرائيلية، تساندها أعداد كبيرة من الجنود والشرطة، دخلت قرية العيسوية في القدس الشرقية وهدمت منزلين. وقد كان يسكن أحد المنزلين اللذين هدماً ١٨ فرداً من أسرة واحدة، فيما كان المنزل الآخر يجري إنشاؤه من جديد بعد أن هدمته السلطات من قبل هدماً تاماً في الشهر نفسه. وقال أحد مسؤولي بلدية القدس التي أمرت بالهدم أن المبنين كانوا إنشئاً من غير ترخيص: "ذلك أن أحد المنزلين... قد بني على أرض ستستخدم للأغراض العامة، وأن المنزل الآخر كان تحت الإنشاء". (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٦ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ذكر أن منظمة العفو الدولية نشرت نسخاً من تقرير جد خطير يصف السياسة الإسرائيلية تجاه مواطني الأراضي المحتلة، ولا سيما الأوامر الصادرة بشأن هدم المنازل، ومصادرة الأراضي. وحسب ما جاء في التقرير، لم ينخفض عدد المنازل التي تدمر

ينبغي لها أن توافق على إدارة مشتركة للموارد المائية في الضفة الغربية بعد انقضاء فترة مطولة فحسب. وستواصل إسرائيل، خلال الفترة المؤقتة المقترحة، السيطرة على خزان المياه الجوفية الرئيسي في المنطقة الواقع على المنحدرات الغربية لتلال السامرة، ويتعين على الفلسطينيين أن يُبدوا قدرتهم على إدارة مصادر المياه. وفي نفس الوقت، يوصي مجلس الأمن القومي ببذل جهود مكثفة لاكتشاف مصادر جديدة، فهناك هوة سحيقة في استخدام المياه على جانبي الخط الأخضر. إذ يبلغ استخدام الفرد من الفلسطينيين ٣٥ مترا مكعبا من المياه في السنة فيما يبلغ الاستهلاك في إسرائيل ١٠٤ مترات مكعبة. (هآرتس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦٠ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت سهى عرفات، زوجة رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، أثناء كلمة ترحب فيها بالسيدة الأولى للولايات المتحدة، هيلاري رودهام كلينتون، أن إسرائيل تلوث البيئة وأنها تسبب بذلك عددا كبيرا من المشاكل الصحية بين الفلسطينيين. فقد قالت "إن من المهم الإشارة إلى الضرر الشديد الذي يسببه استخدام القوات الإسرائيلية اليومي المكثف للغاز السام في السنوات الماضية، والذي أدى إلى ازدياد حالات الإصابة بالسرطان بين الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيين" وقالت أيضا إن ٨٠ في المائة من المياه الفلسطينية ملوثة، وأنحت باللائمة على إسرائيل فقالت "إن إسرائيل قد تسببت في أمراض واسعة الانتشار". وقال وزير الصحة في السلطة الفلسطينية، رائد زعنون في كلمة ألقاها بعد ذلك بوقت قصير إن التلوث بالغاز السام من جانب الإسرائيليين قد سبب كثيرا من حالات الإجهاض بين النساء الفلسطينيات، ورد مكتب رئيس الوزراء، باراك، بغضب على ملاحظات السيدة عرفات، فأصدر بيانا يدين فيه بقوة البيانات غير اللائقة التي أصدرتها اليوم شخصيات فلسطينية. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

متزل بلا أصحاب"، إذ يملكه رجل هدم متزله قبل سنتين. وأجاب لدى طرح سؤال عليه ما إذا كان رئيس الوزراء، باراك، يؤيد عمليات الهدم، فقال "إن رئيس الوزراء يؤيد إنفاذ القانون في كل الأماكن". وقال الشيخ عمر إنه لم يعد في مقدوره أن يستأجر متزلا في القدس، وأن أسرته، إذا ما غادر هو إلى مدينة في الضفة الغربية، ستفقد حقوقها في الإقامة. فقد قال "إن زوجتي ستفقد تغطية الصندوق الصحي ولن يكون في وسعها أن تواصل تلقي الغسيل الكلوي (الدليزه)". وقال درويش إنه يتعين توسيع نطاق الحدود في مخطط البلدية الحالي للعيسوية لمراعاة النمو السكاني السريع الحاصل في الأعوام الأخيرة. وقال إن هناك حاجة إلى مخطط جديد أيضا للسماح بالبناء في المناطق التي تخصص حاليا لتلبية الاستعمالات العامة، وهو أمر من شأنه أن يجعل المتزل في منطقة الشيخ عمر قانونيا. (جروسالم بوست، ٢ شباط/فبراير)

٥٨ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، ورد نبأ مفاده أن سياسيين كبارا قد أوعزوا لبلدية القدس بعدم هدم منازل الفلسطينيين في الجانب الشرقي من المدينة قبل زيارة البابا جون بول إلى إسرائيل في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠. وكان من المقرر تطبيق التجميد بدءا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٠. غير أن متكلما باسم بلدية القدس أبلغ صحيفة هآرتس أن المدينة لا تعترف بأي اتفاق بوقف عمليات هدم المنازل غير القانونية بسبب زيارة البابا أو لأي مناسبة أخرى. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

المياه

٥٩ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن مجلس الأمن القومي، في مجموعة من التوصيات المقدمة إلى رئيس الوزراء، باراك، أعلن أنه ينبغي لإسرائيل أن تمتنع من إجراء تقسيم دائم للموارد المائية مع الفلسطينيين في التسوية النهائية وأنه

الرحلة ليست جزءاً من الاتفاقات المؤقتة. (هآرتس، ٢٧ آب/أغسطس)

٦٤ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أبلغ وزير الداخلية المحامي الذي يمثل موسى بديري، وهو أحد أفراد أبرز الأسرى في القدس، أن الوزارة سحبت أمراً يمنع البديري من العيش في المدينة. وكانت الوزارة قد أمرت البديري، وهو استاذ في جامعة القدس المفتوحة، بمغادرة القدس في موعد أقصاه ٢٢ آب/أغسطس لأنه، استناداً إلى قول الوزارة، يحمل جواز سفر صادراً عن المملكة المتحدة ولأن القدس لم تكن مكان إقامته الرئيسي. (جروسالم بوست ١٤ أيلول/سبتمبر)

٦٥ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أبلغ المسؤولون القريبون من مفاوضات الممر الآمن بإحراز تقدم طيب، وكانوا على ثقة بأن الطريق الجنوبية ستفتح كما كان مقرراً في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبموجب الترتيب الجاري إعداده، سيسمح حتى للفلسطينيين الممنوع دخولهم إلى إسرائيل بالسفر في هذه الطريق بمرافقة من شرطة الحدود. ويدعو اتفاق شرم الشيخ إلى فتح الطريق الجنوبية في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/أكتوبر، لكن ذلك يصادف يوم الجمعة، واتفق الجانبان على إرجاء ذلك إلى يوم الأحد. وأما طريق الممر الشمالي فمن المقرر فتحها بعد ذلك بيومين. وفتح الممر الآمن هام للفلسطينيين لأنه يشكل حلقة وصل فعلية بين شقين كبيرين من أراضيهم. فقد كان يتعين طوال السنوات على أي فلسطيني يريد التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول من إسرائيل على تصريح بذلك. ووفقاً للترتيبات التي يجري وضعها، سيكون في إمكان حتى الأشخاص الذين ليس لديهم تصاريح أمنية استخدام الطريق، وهو أمر يستتبع دخول إسرائيل وسلوك طرقها الرئيسية. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٥ أيلول/سبتمبر)

٢ - القيود التي تمس تنقل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفيما بينها والخروج منها ومعاودة الدخول إليها

بطاقات الهوية وتصاريح السفر

٦١ - في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، توصل المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق مبدئي بشأن مسألتين شائكتين هما "فتح طريق الممر الآمن بين قطاع غزة ونقطة في جنوب الخليل في الضفة الغربية، وبدء أعمال التشييد في ميناء غزة". وفيما قال المفاوضين إنه يتعين وضع التفاصيل إلا أن الاتفاق المبدئي يظهر أنه يجري تضييق الخلافات بشأن اتفاق واي. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٤ آب/أغسطس)

٦٢ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، واستناداً إلى ضابط الاتصال الإسرائيلي المعني بتقديم المساعدة القانونية إلى السلطة الفلسطينية، جين كلود نيدام، ورد نبأ أن حوالي ١ ٥٠٠ فلسطيني قد منعوا من دخول إسرائيل لأنهم لم يكونوا قد سددوا ما عليهم من ديون إلى أصحاب الأعمال الإسرائيليين. (جروسالم بوست، ٢٥ آب/أغسطس)

٦٣ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، ورد نبأ أن إسرائيل أحبطت محاولة فلسطينية للسماح لمركب أجنبي بزيارة غزة، حتى على الرغم من أنه ليست لدى السلطة الفلسطينية اتفاق بحري مع إسرائيل. فقد رتبت السلطة الفلسطينية مع انترناشونال سي سكاوتس أن تقوم سفينة بزيارة عدة موانئ في المنطقة كجزء من رحلة سلام. وكان البرنامج الأصلي يقوم على التعرّيج على مصر وغزة وإسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية. وكان من المقرر أن تضم الرحلة كشافة بحريين من عدة بلدان، بما في ذلك كشافة عرب وإسرائيليون. وقد وصل المركب قبل الموعد المقرر بعدة أيام، وطلب الفلسطينيون تصريحاً له بالإبحار من ميناء أشدود إلى غزة. وعارض وزير الخارجية ذلك مدعياً أن

٦٦ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن الموعد المقرر لافتتاح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد أرجئ بعد أن أخفقت المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية في تسوية الخلافات بشأن من سيتولى إصدار تصاريح المرور الأمنية المغنطة وبشأن حق إسرائيل في إلقاء القبض على المشتبه بهم في هذه الطريق. وتقضي مذكرة شرم الشيخ المتفق عليها في الشهر الماضي بأن تبدأ الطريق من الترقومية، قرب الخليل، وأن تنتهي في قطاع غزة. ويقول الفلسطينيون بأن من المفروض أن تضمن الطريق المرور الآمن دون أن يتعرض أي من مستخدميها لخطر إلقاء القبض عليه، وإلا فإن هذه الطريق ستكون "شركاً" لا ممراً آمناً. ومن الناحية النظرية، سيحق لكل الفلسطينيين استخدام الممر الآمن. (هآرتس وجروسالم بوست، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٦٩ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أزعم المستوطنون أعضاء وفد أردني قدم للصلاة في مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي) وأخذوا يضربون بقبضاتهم على سيارة رئيس مجلس النواب، عبد الهادي المجالي. وبعدها قال المجالي "أنا غاضب جداً". "فلقد زعزعت ثقتنا بعملية السلام من جراء هذا الحادث"، وكان رئيس مجلس النواب، كما قالت الشرطة، قد طلب الدخول إلى المسجد الإبراهيمي من دون إجراء تنسيق سابق مع قوات الأمن. ويقول شهود أن حوالي ١٥ مستوطناً قد قاموا بإزعاج الأرنيين بترديد هم بصوت عالٍ "أبو جهاد ميت". وكان أعضاء الهيئة التشريعية العشرون يقومون بزيارة إلى الضفة الغربية، مدتها أربعة أيام، وكانت الخليل نقطة توقفهم الأخيرة. (جروسالم بوست، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٠ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن ناتان شيرانسكي أن إسرائيل أنهت سياستها المتمثلة في تجريد الفلسطينيين من حقهم في العيش في القدس إذا هم غادروا المدينة لفترة تزيد على ٧ أعوام. إذ قال شيرانسكي، بشأن ممارسة أطلقت عليها مجموعات حقوق الإنسان "الإبعاد الهادئ" للفلسطينيين من القدس الشرقية؛ "إنها كانت سياسة غير عملية لا تخدم أي غرض. وأنا سعيد لأننا أخذنا نوقف انتهاج هذه السياسة اليوم". وفي حركة مماثلة، قامت وزارة الداخلية بتغيير القيود المتعلقة بفلسطيني القدس الراغبين في الحصول على الجنسية الإسرائيلية إذ أن عليهم، حتى الآن، أن يتنازلوا عن جنسيتهم الأردنية، لكن هذا يكاد يكون مستحيلاً بموجب القانون الأردني. لذا فإن عليهم أن يبدووا فقط أنهم بذلوا جهوداً جادة للتخلي عن جنسيتهم الأردنية. وقد قالت منظمة بتسيلم إن إسرائيل ألغت حقوق الإقامة في القدس لما مجموعه: ٣٨٥ فلسطينياً منذ عام

٦٧ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينيين اتفقوا على شروط طريق الممر الآمن، الأول من نوعه حتى الآن، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قائلين إن كل المطلوب هو موافقة رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، الذي سينظر في الاتفاقية الليلة. (هآرتس وجروسالم بوست، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٦٨ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب رئيس الوزراء، باراك، بياناً جاء فيه أن رئيس الوزراء، استجابة لطلب من رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، قرر "السماح لرئيس شرطة السلطة الفلسطينية، غازي جبالي، بحضور مراسم تشييع جنازة والده الراحل في رام الله" في اليوم السابق. ومنذ سنتين خلتاً، كان لدى جبالي تصريح مرور يعطي لكبار الشخصيات، يسمح له بالدخول إلى إسرائيل من دون الوقوف عند نقاط التفتيش. غير أن الحكومة ألغت التصريح المذكور وأصدرت بحقه مذكرة اعتقال لادعائها بأنه ضالع في التخطيط لهجوم ضد إحدى المستوطنات قرب نابلس. ورفضت السلطة الفلسطينية

٧١ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ورد نبأ أن رئيس الوزراء، باراك، يدعم إقامة حاجز بين إسرائيل والكيان الفلسطيني. وفي معرض كلامه في المناقشات الأولى بشأن هذه الخطة الرامية إلى الفصل بين نظامي الأمن لإسرائيل والفلسطينيين بموجب التسوية النهائية، قال باراك إنه يدعم إقامة حاجز بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، لكن هذا ينبغي أن يشكل فرصة ملائمة للتعاون لا جدارا من العداوة. وأرجأ الخوض في مسألة حدود خارجية بين المنطقة الفلسطينية والعالم الخارجي. فهذه النقاط هي في الوقت الراهن تحت إشراف إسرائيل. وقد قال باراك "إن النية لا تتجه إلى إقامة علاقات يشوبها الضغط والغليان ولكن إلى علاقات من حسن الجوار. وقال أيضا "إننا لم نتخذ موقفا بشأن الوضع الدبلوماسي" مضيفا أن من السابق لأوانه مناقشة هذه المسألة، إذ قال "إنه ليس هناك حدود متفق عليها بعد". وتقضي الخطة بإقامة حاجز أممي على طول الحدود، على النحو الموصوف في اتفاق التسوية النهائية، كالحاجز القائم على طول حدود غزة. وتقضي الخطة أيضا بأن يتم الوصل بين إسرائيل والضفة الغربية بممرات يتراوح عددها بين ١٥ و ١٨ ممرا. وسيخصص بعضها للاستخدام الفلسطيني أو الإسرائيلي حصرا. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٢ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، افتتح الممر الآمن الأول للفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية باحتفال قصير تم قبل أن يقوم أول ٤٥٠ شخصا يستخدمون الممر بعبور مفرق إيريز والتوجه في طريقهم إلى الترقمية، الواقعة إلى جنوب الخليل. وقد جاء الافتتاح بعد شهر من التاريخ المستهدف في مذكرة شرم الشيخ وبعد ست سنوات من طرح الفكرة لأول مرة في اتفاق أوسلو. ولم يكن يُسمح لأهل غزة بمغادرة القطاع الساحلي منذ إبرام اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، وعليه فإن قوات الدفاع الإسرائيلية تتوقع

١٩٦٧، بما في ذلك ٢٢٠٠ فلسطيني خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وتقول صحيفة جروسالم بوست إن حكومة إسرائيل قد قامت، بعد حرب الأيام الستة، بعرض الجنسية الإسرائيلية على فلسطينيي القدس الشرقية. وقد أصبحت الأغلبية الساحقة، التي رفضت العرض، مقيمين دائمين في إسرائيل وفقا لقانون الدخول. وفي عام ١٩٨٥، أصدرت وزارة الداخلية قيودا تضع الشروط التي يعتبر بموجبها تصريح الإقامة منتهي المفعول تلقائيا. وبموجب هذه القيود ينتهي مفعول التصريح في حال قيام حامله "بمغادرة إسرائيل والاستقرار خارج إسرائيل" وحدد هذا على أنه الإقامة خارج إسرائيل لمدة سبعة أعوام أو على أنه قبول وضع إقامة دائمة أو قبول جنسية من بلد آخر. وعلى مدى الأعوام العشرة، اتبعت الحكومة سياسة ثابتة. فسكان القدس الشرقية الذين لا يعودون إلى المدينة على مدى سبعة أعوام متتالية يفقدون حقوق إقامتهم. أما الذين يأتون ويذهبون بين فترة وأخرى فإنهم يودعون بطاقات هويتهم لدى السلطات حين يغادرون البلد ويستلمون بطاقات خروج تسمح لهم بالعودة. وترد إليهم لدى عودتهم بطاقات هويتهم لتبقى معهم طوال مدة زيارتهم. وفي عام ١٩٩٥، تغيرت هذه السياسة فجأة ومن دون تنبيه، ومن دون إعلان مبين بوضوح. فالزيارات إلى إسرائيل لم تعد تحسب على أساس فترة السبعة أعوام. وهذا ينطبق حتى على فلسطينيي القدس الشرقية الذين انتقلوا إلى الضفة الغربية ويواصلون دخولهم القدس بانتظام. وقدم كثير من الفلسطينيين الذين فقدوا حقوقهم في الإقامة التماسا إلى محكمة العدل العليا. وأهم هذه الالتماسات، الالتماس المقدم من قبل موكيد، والذي تنظر فيه هيئة من خمسة قضاة يرأسها رئيس المحكمة أهرون باراك. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

بالعودة إلى الوطن خطوة معادية لعملية السلام. فهو ينافي القانون الدولي وحقوق الإنسان الدولية". (هآرتس جروسالم بوست، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فتح شارع الشهداء في مدينة الخليل تماما لسيارات الأجرة الفلسطينية رغم طلب من المستوطنين بعدم فتحه عقب حادث إطلاق نار وقع في اليوم السابق. وفتح الجزء الأخير من هذا الشارع، وهو الجزء الذي يبلغ طوله ٣٠٠ متر فيما وقف حوالي ٢٠٠ مستوطن يصلون طوال الليل احتجاجا على هذا القرار. وصرح المتكلم باسم قوات الدفاع الإسرائيلية بأن في إمكان مركبات الطوارئ والبلدية الفلسطينية وسيارات الأجرة والسيارات الفلسطينية المسجلة الأخرى استخدام هذه الطريق الآن. وكانت هذه الطريق قد أقيمت في وجه المركبات الفلسطينية منذ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤. وأبلغ مسؤولون من قوات الدفاع الإسرائيلية صحيفة جروسالم بوست أنهم لا يرون سببا لوقف فتح الطريق لكنهم أضافوا أن السوق المجاورة لحي الحرم الإبراهيمي (حي أينا إبراهيم) ستظل مغلقة حتى يستجيب الفلسطينيون لمطالب إسرائيل بفرض قيود معينة على النشاط هناك. (جروسالم بوست، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٧٥ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدير العام لهيئة الطيران المدني والمطار الفلسطينيين، فايز زيدان، صحيفة جروسالم بوست أن من المقرر بدء تشغيل مطار غزة الدولي طوال ساعات اليوم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ويهبط ما معدله طائرتان في المطار وتقلعان منه، لكن زيدان يتوقع ازدياد عدد الرحلات مع اقتراب عام ٢٠٠٠. (جروسالم بوست، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٧٦ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ورد نبأ أن إسرائيل رفضت ٤٠ في المائة من طلبات الفلسطينيين باستخدام طريق

إقبالا متزايدا على سلوك هذه الطريق التي ما زالت طريق ضيقة. وتوجد لدى حوالي ١٢ ٠٠٠ من أهالي غزة تصاريح لهذه السفارة التي يفترض أن تستغرق مدة أقصاها ساعتان. على أنه إذا ما استغرقت السفارة فترة أطول فإن الأمن الإسرائيلي يستجوب المسافرين. وعلى العموم فإنه يحق لحوالي ١٣٢ ٠٠٠ فلسطيني استخدام هذه الطريق، منهم ١٣٠ ٠٠٠ عامل ورجل أعمال لديهم أذن بدخول إسرائيل من قبل، و ٢ ٠٠٠ آخرون مُنحوا مؤخرا تصاريح مرور. وكان في إمكان حاملي التصاريح في السابق الذهاب إلى إسرائيل فقط، لكن إلى الأراضي الفلسطينية الأخرى. ويتعين على الفلسطينيين تحديد تصاريح المرور الآمن التي يجوزهم كل ثلاثة أشهر. على أن على الأشخاص الذين يعتبرون خطرا على الأمن ويسلكون هذا الممر في الحافلات الخاصة بتحديد هذه التصاريح كل أسبوعين. (هآرتس جروسالم بوست، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٣ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، علّق رئيس الوزراء، باراك، الإذن المعطى الأسبوع الماضي فحسب لرئيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، بدخول المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وقد جاء قرار رئيس الوزراء عقب مقابلة مع حواتمة أجراها تلفزيون الجزيرة في قطر، ومنها أعرب حواتمة عن تأييده الكفاح المسلح قائلا "الكفاح مشروع ما بقي المستوطنون على الأرض العربية". وفرض حواتمة أيضا شرطا لعودته إذ قال إنه يصر على السماح له بحرية التنقل في كل أرجاء الضفة الغربية وغزة ومن المناطق الفلسطينية إلى الخارج، وعلى السماح لمساعديه بالسفر معه. وتحدث حواتمة إلى وكالة رويتر بعد أن علم بتعليق الإذن له فقال إن كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد اتفقت منذ سنوات على التركيز على العمل ضد إسرائيل بالوسائل السياسية والدبلوماسية لا بالكفاح المسلح. وأضاف أن "قرار باراك بتعليق حقنا

أنه لن يكون بمقدورنا أن نسوق شاحناتنا في إسرائيل وسنخسر مصدر رزقنا". ويعبر مفرق إيريز في اليوم الواحد، حسب قول مسؤول إسرائيلي، ما متوسطه ١٣٠ شاحنة فلسطينية. ولا تتقاضى إسرائيل رسوما عند مفرق إيريز، لكن يجب على سائقي الشاحنات دفع رسوم عند قرني يتم اقتسامها بنسبة ٦٠ إلى ٤٠ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. (جرو سالم بوست، ١٦ شباط/فبراير)

٧٨ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، ورد نبأ أن وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية ستتوقف عن إصدار بطاقات صحفية للصحفيين الإسرائيليين استجابة لشكوى وردت من صحفيين فلسطينيين من القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية تنقلهم. ووعد ياسر عبد ربه أيضا، الذي يرأس وزارتي الثقافة والإعلام، بالسعي لرفع القيود الإسرائيلية، على الرغم من أنه حذر من أنه لا طائل من الرد على "القيود بقيود أخرى". وقبل يومين من ذلك، قام نحو ٢٠ صحفيا من رام الله (من أصل ٢٤٠ صحفيا فلسطينيا يعملون في غزة والضفة الغربية) بالاحتجاج خارج وزارة الإعلام. ذلك أن على الصحفيين الفلسطينيين، بموجب سياسة الإغلاق الإسرائيلية، أن يحصلوا على تصاريح دخول إلى إسرائيل وتصاريح عبور للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى أدون إسرائيلية بالسفر إلى الخارج أيضا، ويتعين عليهم لتغطية الأحداث الرسمية في إسرائيل، الحصول أولا على الشارات المخصصة للصحفيين. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

عمليات الإغلاق

٧٩ - في ٨ أيلول/سبتمبر، فُرض إغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة في منتصف الليل، وسط مخاوف من أن إرهابيين إسلاميين سيحاولون شن هجوم بالقنابل واسع النطاق خلال فترة التسوق الكثيفة ما قبل العطلات. واستنادا إلى المصادر

الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية. إذ قدم حوالي ١٠.٠٠٠ طلب منذ فتح الطريق قبل ١١ يوما، لكن السلطات الأمنية الإسرائيلية أصدرت البطاقات الممنوعة اللازمة لحوالي ٦.٠٠٠ فلسطين فقط. ويقول أحد كبار مسؤولي الأمن أن السبب في معدل الرفض يعود إلى أن نسبة كبيرة من أصحاب الطلبات هي من أهالي غزة المدرجة أسماؤهم في قائمة الممنوعين من دخول إسرائيل. ويستخدم حوالي ٥٠٠ فلسطيني من غزة طريق الممر الآمن كل يوم، وتقل أغلبهم الحافلات وسيارات الأجرة. والبطاقات الممنوعة التي تعطى للفلسطينيين الممنوعين من الدخول إلى إسرائيل بطاقات قرنفلية اللون. وكانت الفكرة بادئ الأمر هي إصدار بطاقات حمراء، لكن لكي تنم هذه البطاقات عن التفاؤل تقرر استخدام اللون القرنفلي الوردي، حسب قول هذه المصادر. أما البطاقات العادية فهي خضراء اللون. (هآرتس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٧٧ - وفي ١٦ شباط/فبراير، ذكر أ، قرارا إسرائيليا بإغلاق مفرق إيريز في وجه الشاحنات الفلسطينية آثار ردة فعل غاضبة من السلطة الفلسطينية. فمن وجهة نظر إسرائيل، كان القرار بتحويل مفرق قرني إلى الممر الوحيد للشاحنات إلى قطاع غزة ومنها تدبيرا يتسم بالكفاءة. وحسب قول مسؤولي السلطة الفلسطينية، كان من المقرر أن يتم الإغلاق في ١ آذار/مارس. فقد اعتبر ماهر كُرد، وهو مستشار اقتصادي للسلطة الفلسطينية، الإغلاق المزمع لمفرق إيريز ضربة شديدة من شأنها أن تصيب الآلاف من أصحاب الشاحنات بالإفلاس وأن تُثزل بالواردات خسائر ضخمة. إن هذا هو حرب. إنه من المؤكد ليس بادرة تدل على السلام. وأعرب سائقو الشاحنات عن توجسهم من هذا التغيير. ذلك أن بوسعهم، بموجب الترتيبات الحالية، أن يسوقوا شاحناتهم على الطريق بكامله من غزة إلى أسد ود. فقد قال أحد السائقين: "إن هذا سيؤثر على شاحناتنا كلها. ذلك

وقد فُرض الإغلاق عقب وقوع حادث قُتل فيه رجل وأصيب آخر بجروح خطيرة حين انفجرت قبل موعدها المحدد قنبلة كانا يُعدانها، وفقا لما ذكره مسؤولون إسرائيليون. غير أن مسؤولا أمنيا إسرائيليا صرح بأن السلطة الفلسطينية شرعت في التحقيق في الحادث، لكن من السابق لأوانه معرفة المنظمة التي ينتمي إليها الإثنان أو ماذا كانا يخططان. (هآرتس وجروسالم بوست، ١١ شباط/فبراير)

جيم - كيفية تنفيذ القيود

١ - نقاط التفتيش

٨٣ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير، أُفيد بأن قرارا بنقل نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية قرب الخط الأخضر أثار مخاوف من الضم. وقد أقرت مصادر قريبة من الفريق الإسرائيلي للمفاوضات بشأن الوضع النهائي بأن عملية النقل إلى مسافة ٣ كيلومترات إلى الشرق، التي قد تُفسر بأنها الضم الفعلي لـ مفو حورون وكندا بارك المجاورة إلى إسرائيل، هي المسؤولة عن إشعال فتيل النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن دون التشاور مع السلطة الفلسطينية، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بنقل نقطة التفتيش قبل ذلك بأسبوعين. وقد وضعت نقطة العبور على بعد حوالي ميل إلى الشمال من مفرق اللطرون. وتقع نقطة التفتيش، المنقولة سابقا، في منطقة تنازعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية عليها لفترة ما. وحتى حرب عام ١٩٦٧، كانت المنطقة أرضا حراما واقعة بين المواقع الإسرائيلية والأردنية. ويطالب الفلسطينيون بأن تعبر حدود دولتهم، بموجب اتفاق الوضع النهائي، الأطراف الخارجية للخط الأخضر (حيث كان لإسرائيل مواقع قبل عام ١٩٦٧)، وفي هذه الحال، ستم الحدود من خلال مفرق اللطرون. وقد قال موشي برافا، وهو جغرافي، إن نقطتي التفتيش، القديمة والجديدة، تقعان بالفعل قريبا من الحد الشرقي للخط الأخضر في منطقة اللطرون على السلسلة الشرقية للأرض الحرام قبل عام ١٩٦٧. وأضاف إن إسرائيل أوجدت حقائق واقعة في

الأمنية الإسرائيلية، فإن الإغلاق قد قام على أساس "معلومات محددة وجديدة". وبموجب الإغلاق، يحظر على جميع الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الدخول إلى البلد. وقد دأبت إسرائيل على فرض عمليات إغلاق خلال العطلات الرسمية الرئيسية، لكن الإغلاق فُرض هذه المرة قبل أوانه في يوم عمل لورود معلومات تفيد بأن إرهابيين يخططون لشن هجوم. كما كان يوم ٩ أيلول/سبتمبر اليوم الذي تحتفل به حركة حماس بالذكرى الثانية لمقتل الأخوين عوض الله قرب الخليل. ومن المنتظر أن يستمر الإغلاق طوال عطلة نهاية الأسبوع. (جروسالم بوست، ٩ أيلول/سبتمبر)

٨٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، رفعت قوات الدفاع الإسرائيلية حظرا كان مفروضا خلال عطلة نهاية الأسبوع على الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم بوست، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٨١ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أغلق جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية المدخل إلى مخيم قلنديا، الواقع خارج رام الله هآرتس، والمخرج من ذلك المخيم، بعد تجاهل طلب إلى زعماء المخيم بإخماد اشتباكات بين السكان وقوات الأمن. وقال المتكلم باسم قوات الدفاع الإسرائيلية إنه حدثت في الأيام الأخيرة زيادة في المواجهات التي تتسم بالعنف مع قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك القذف بالحجارة والزجاجات وأشياء أخرى. وأعلن المتحدث أن المخرج والمدخل سيظلان مغلقين إلى إشعار آخر. (جروسالم بوست، ٩ أيلول/سبتمبر)

٨٢ - وفي ١٠ شباط/فبراير، فرضت قوات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية إغلاقا على قرية بورقين، الواقعة في المنطقة ألف (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية)، وقام موظفو جهاز الأمن العام/شين بيت بإلقاء القبض على عدد من القرويين.

٢ - إجراءات الاستجواب

٨٥ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، ذكر أن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب قدمت باسم حسين الشيخ التماسا إلى المحكمة العليا، تدعي فيه بأن جهاز الأمن العام توقف عن تعذيبه بعد أن قدمت اللجنة إلتماسا إلى المحكمة العليا حول أساليب الاستجواب التي يتبعها الجهاز، وبأن الجهاز استأنف التعذيب بعد أن سحبت اللجنة الإلتماس. وردا على الإلتماس، أنكر مكتب المحامي المعين من قبل الدولة وجهاز الأمن العام أن يكون قد تم في أي وقت منذ احتجازه في ٤ تموز/يولية ١٩٩٩ استخدام الأساليب التي يزعم الشيخ أن الجهاز قد استعملها. وادعي في الإلتماس أن المستجوبين التابعين للجهاز لم يسمحوا للشيخ بالنوم إلا لثلاث ساعات بين ١٢ و ١٤ آب/أغسطس، وأنهم تنفوا شعر لحيته وصرخوا مرارا في أذنيه ومنعوه من تغيير ثيابه وملابسه التحتية وهددوه وأسرته. (جروسالم بوست، ٢٢ آب/أغسطس)

٨٦ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، وفي قرار أجمع عليه تسعة قضاة، حكمت محكمة العدل العليا بعدم قانونية معظم أساليب الاستجواب المعتادة التي يتبعها جهاز الأمن العام. وبهذا القرار، تكون المحكمة قد أبطلت المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة استجواب في عام ١٩٨٧ رأسها رئيس المحكمة العليا آنذاك، موشي لاندائو، والتي أذنت لجهاز الأمن العام باستخدام "ضغط بدني معتدل" إذا كان ذلك ضروريا لإنقاذ حياة إنسان. وتضم الأساليب، التي حظرتها المحكمة الهز و"الشباش" (التي يرغم فيها المستجوب على الجلوس على كرسي خفيض يميل إلى الأمام لساعات في كل مرة، ويده مقيدتان إلى ظهره ورأسه مغطى بكيس محكم الإغلاق وتبسيط موسيقى صاخبة على أذنيه، و"جثوم الضفدع"، الذي يكره فيه المستجوب على الجثوم على رؤوس أصابع يديه وقدميه لخمس دقائق كحد أقصى في كل مرة،

مناطق الأرض الحرام منذ سنوات خلت، بدءا من حرب الأيام الستة. وحين توقف القتال، دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية ثلاث قرى فلسطينية في منطقة كندا ببارك، فطردت بذلك سكانها من المنطقة. (هآرتس، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

٨٤ - وفي ٩ شباط/فبراير، ووريت فاطمة أبو رميلة، البالغة ٦٢ سنة، الشرى بعد أن أصيبت بنوبة قلبية وهي تشهد مدهامة لبيتها قام بها جنود إسرائيليون. فقد ورد نبأ بأن عددا كبيرا من القوات الإسرائيلية وموظفي المخابرات قد قاموا، في الساعة ٢١/٣٠ من يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بمدهامة منزل السيدة أبو رميلة، الواقع في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية HI، في مدينة الخليل. وقد قال زوج السيدة فاطمة، فارس أبو رميلة، البالغ من العمر ٦٦ سنة، إن حوالي ١٠ من الجنود وموظفي المخابرات داهموا منزله. ونظرا لانقطاع التيار الكهربائي، جرت المدهامة في ظلام دامس، فيما خلا ضوء مصابيح الجيب عالي الكثافة، التي يحملها موظفو المخابرات. وأجرى هؤلاء الموظفون تفتيشا وحشيا دقيقا للمنزل وهم يصرخون على أفراد الأسرة وقد أمسكوا عددا منهم، بما في ذلك النساء والأطفال، تحت التهديد بالسلاح. وما كان من فاطمة التي أصابها الذعر إلا أن انهارت. ويقول فارس إنه طلب إلى القائد السماح له بنقل فاطمة إلى المستشفى، لكن القائد رفض. وبعد ٢٠ دقيقة فقط من سلسلة من المفاوضات، سمح موظف مخابرات آخر لفارس بأن يأخذ زوجته إلى المستشفى. على أنه، رغم تعبيرات فاطمة عن الألم وحاجتها الجلية إلى عناية طبية عاجلة، أعيقت السيارة لفترة ١٥ دقيقة أخرى عند نقطة تفتيش إسرائيلية قرب المنزل. ومع وصول السيارة إلى المستشفى، كان قد فات الأوان لأن فاطمة كانت قد فارقت الحياة. (هآرتس، ١٠ شباط/فبراير؛ وجروسالم بوست، ١١ شباط/فبراير)

للسلطة لأسلوب روتيني للاستجواب. (جروسالم بوست، وهآرتس، ٧ أيلول/سبتمبر)

٨٧ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، ورد نبأ أن اثنين من موظفي جهاز الأمن العام يدعيان أنهما قد حُملا التبعة عن موت فلسطيني أثناء استجوابه في حين أن واحدا من موظفي هذا الجهاز، أكبر رتبة كان هو المسؤول عن ذلك. وقدم الاثنان إلى الدولة التماسا بالسماح لهما باستعراض كل المواد المتعلقة بقضيتيهما والموجودة لدى جهاز الأمن العام ومكتب المدعي العام. وكان الاثنان قد شاركا، مع آخرين، في استجواب معتقل فلسطيني هو خالد الشيخ، الذي فارق الحياة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ نتيجة الاستجواب. وادعى في التماسهما أن "الاستجواب، شأنه شأن الاستجوابات الأخرى في ذلك الجهاز في ذلك الوقت، كان يجري بمستوى من العنف يفوق معايير جهاز الأمن العام". وإضافة إلى مقدمي التماس، شارك ثلاثة مستجوبين في مرحلة العنف، بما في ذلك واحد ذو رتبة إدارية واثنان من كبار المستجوبين ذوي الخبرة. (هآرتس، ١٤ أيلول/سبتمبر)

٨٨ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، ذكر أن من المقرر أن تجتمع اللجنة الوزارية لاستجوابات جهاز الأمن العام للنظر في كيف ينبغي للحكومة أن تستجيب لقرار المحكمة العليا الذي يحظر الاستجواب باستخدام الضغط البدني أو النفسي. وكان وزير العدل، يوسي بيلين، قد أبلغ الكنيست في اليوم السابق أن القانون الرامي إلى تجنب ذلك الحكم سيكون غير دستوري، وأنه سيتنافى مع القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحرية، وأنه لن يصمد أمام طعن من المحكمة العليا. ورفضت وزارة العدل الرد على النبأ الذي ورد في إحدى الصحف من أن نائب المدعي العام، يهوديت كارب، قد أعد فتوى قضائية لرئيس الوزراء، باراك، تعارض سن قانون كهذا. وخلافا لوزير العدل، أعرب باراك والمدعي العام، إيليا كيم روبنشتين، علنا عن دعمهما للقانون، وقيل إن

والحرمان من النوم. وامتنع القضاة من تسمية هذه الأساليب تعذيبا، لكنهم قضوا بأنها انتهاكات غير قانونية لحقوق المستجوبين الأساسية. وقد دون القرار رئيس المحكمة العليا، آهارون باراك، بموافقة ثمانية قضاة. وقد جاء إصداره استجابة لسبعة التماسات من اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل ومركز الدفاع عن الفرد والحامي أندريه روزينثال، وكلها التماسات قدمت بأسماء المستجوبين الفلسطينيين. وأكد القضاة أنه كان قرارا يصعب اتخاذه، لأنهم كانوا مدركين لواقع الإرهاب وأنهم كانوا قلقين من احتمال أن يتدخل القرار في قدرة الدولة على مكافحة الإرهاب. ولكنهم كتبوا قائلين إنهم كانوا ملزمين، نظرا إلى أنهم قضاة، بالحكم وفق القانون؛ وأنه في ظل الموقف القانوني الحالي، ليس لدى الحكومة ولا جهاز الأمن العام السلطة للإذن لأي مستجوب باستخدام أي وسيلة لا تتفق مع "استجواب منصف ومعقول". ومضوا إلى القول إن هذا الاستجواب لا يمكن أن يشمل أي تدابير "قاسية أو لا إنسانية أو مهينة". وأضاف القضاة أنه إذا ما أرادت الحكومة السماح لجهاز الأمن العام باستخدام هذه الأساليب فإنه سيتعين على الكنيست أن يسن القانون المناسب. غير أنه يتعين أن يتفق أي قانون كهذا مع القانون الأساسي لكرامة الإنسان وحرية، الذي ينص على أنه لا يُسمح بأي انتهاك لحرية الإنسان إلا بقانون "يتلاءم وقيم دولة إسرائيل، ويُسن لغرض مناسب ولمدى لا يتجاوز ما هو مطلب". ورفضت المحكمة حجة الدولة من أن الدفاع، الذي تحتمه الضرورة، والذي يُعفي أي شخص من المسؤولية الجنائية إذا كان الجرم ضروريا لإنقاذ حياة، يبرر استخدام "ضغط بدني لاستخلاص معلومات من المستجوبين". وقال القضاة إن ذلك الدفاع هو في أساسه مؤقت، ويعفي أي شخص من المسؤولية عن أي عمل محدد يتم القيام به لمقاومة خطر وشيك، وهو، لذلك، لا يمكن أن يكون بمثابة مصدر

لقتل معتقل فلسطيني قد رفعاً قضية ضد رئيسهما السابق، يوكوف بيرى، مطالبين بمبلغ ٢,٢ مليون شيكل إسرائيلي جديد، لأنه، حسب ما يدعيان، قد غرر بهما لتحمل كامل اللوم عن ذلك الحادث، مما أدى إلى إخلاء طرف خمسة آخرين من موظفي جهاز الأمن العام. كما إدعى الاثنان، اللذان أُشير إليهما بالحرفين الأولين من اسميهما، (أ) ألف و (ش) شين، أن أساليب الاستجواب المعتادة في مبنى الجهاز في غزة، الذي عُيّن لهما للعمل فيه، "أساليب تقوم على العنف، وغير قانونية ولا تسمح بها [حتى] تعليمات جهاز الأمن العام". وعلى الرغم من أن الحادث قد وقع قبل عشرة أعوام فإن الموظفين لم يعلنوا عن هذا الأمر حتى شهر حزيران/يونية الأخير، حين قام بيرى بنشر سيرة ذاتية له عن سنوات خدمته في جهاز الأمن العام. فقد قال لإذاعة الجيش: "يمكنني القول إن عنفا شديداً قد استخدم ضده. لكن ذلك هو الأسلوب. إن ذلك لم يكن زلة ارتكبها نفر من الأشخاص. إن ذلك كان هو الأسلوب الذي عُلمناه". ففي جهاز مثل جهاز الأمن العام، الذي يمثل فيه الضبط والربط مبدءاً مقدساً، تعتبر فيه التلميح أو الغمزة أمراً من الأوامر". (هآرتس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وجروسالم بوست، ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٢ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن المدعي العام، إيليا كيم روبنشتاين، أصدر مبادئ توجيهية للمستجوبين التابعين لجهاز الأمن العام، مبينا فيها آثار الحكم الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر عن محكمة العدل العليا، والذي يحظر الاستخدام الشامل لـ "ضغط بدني معتدل" أثناء الاستجواب، ومعددا الشروط التي يجب استيفاؤها قبل أن يكون في الإمكان تبرير استخدام هذه الأساليب بصورة قانونية. وكانت المحكمة قد قضت بأنه لا يمكن إصدار موافقة مسبقة لجهاز الأمن العام لاستخدام أساليب استجوابية، تشمل الهز العنيف وغير ذلك من الأساليب التي

رؤساء جهاز الأمن العام أصروا على هذا القانون. (جروسالم بوست وهآرتس، ١٥ أيلول/سبتمبر)

٨٩ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، ورد نبأ أن اللجنة الوزارية التي شكّلت عقب قرار المحكمة العليا بحظر التعذيب عيّنت فريقاً من الخبراء بهدف الوصول إلى حل قانوني لاستجواب الإرهابيين المشتبه بهم في حالات وجود خطر واضح ومحدد. وأوضح رئيس الوزراء، باراك، أنه لا يعارض اقتراحاً بسن قانون جديد يسمح باستخدام أساليب خاصة في الاستجواب في حالات وجود خطر محدد (ما يدعى بسيناريو "قنبلة موقوتة توشك على الانفجار"، الذي يشير إلى الاشتباه بشن هجوم إرهابي وشيك). وتم التأكيد للمشاركين في الاجتماع أن حكم المحكمة العليا نص على أن في وسع الكنيست أن يقرر سن قانون يجيز للمستجوبين استخدام أساليب أشد قوة. (هآرتس، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٩٠ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن ٤٧ عضواً من أعضاء الكنيست، ومعظمهم من المعارضة ولكن يضمون بعضاً من الجناح اليميني للائتلاف، يساندون، رغم اعتراضات وزير العدل، يوسي بيلين، مشروع قانون من شأنه أن يسمح لجهاز الأمن العام استخدام "أساليب استجوابية خاصة" مع المشتبه بهم الذين يجوزهم معلومات "من شأنها إذا ما تم الكشف عنها أن تحول على الفور دون أن يتعرض أمن الدولة لخطر حقيقي ومحدد". ومشروع القانون، الذي اقترحه عضو الليكود في الكنيست، ريفلين، والذي سيُعرض على الكنيست في اليوم التالي، يسعى إلى تجنب حكم المحكمة العليا بحظر ممارسة أي ضغط بدني على المشتبه بهم الذين يخضعون للاستجواب من قبل نظام الأمن العام. (هآرتس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٩١ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن مستجوبين سابقين تابعين لجهاز الأمن العام، محكوماً عليهما بالسجن

تموز/يولية ١٩٩٥ إلى ضرورة إضافة مادة إلى القانون الجنائي في إسرائيل تحظر التعذيب حظرا صريحا. وتتناول مادة إضافية في مشروع القانون "الاحفاق في منع الجرائم" وتستهدف معاقبة الأشخاص الذين يلتزمون الصمت إزاء التعذيب. (هآرتس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٤ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ورد نبأ مفاده أن مصدرا قريبا من وزير العدل، يوسي بيلين، صرح بأن في وزارة العدل توافقا في الآراء بشأن إرجاء القانون الذي يجيز استخدام الضغط البدني في الاستجابات في جهاز الأمن العام. وبدلا من ذلك، يقترح مشاركون في اجتماع وزاري رفيع المستوى تخصيص وسائل وتمويل إضافيين لاستحداث أساليب جديدة للاستجواب لا تشمل العنف البدني. ويقضي الاقتراح بأن تستعرض الحكومة الحالة في غضون سنة أو سنتين. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)

٩٥ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قالت جمعية القانون، وهي مجموعة فلسطينية تُعنى بحقوق الإنسان، إنه، للمرة الأولى منذ أن حظرت محكمة العدل العليا استخدام العنف ضد المعتقلين الفلسطينيين، يموت فلسطيني رهن الاعتقال بعد تعذيبه. ذلك أن لافي الرجبي، البالغ من العمر ٢٠ عاما، قد مات قبل بضعة أيام، بينما كان رهن الاعتقال في إسرائيل قرب إيريل. وقد ظهرت على جثته، التي سلمت إلى أسرته، جروح وشقوق وكدمات. ولم تعط الأسرة تقريراً صادراً عن الطبيب الشرعي. ويقول عامر أبراموفيتش، وهو مستشار إعلامي لوزير العدل، يوسي بيلين، إنه لا علم لدى بيلين بالحالة، لكنه طلب إلى إدارة حقوق الإنسان في وزارته التحقيق في الأمر. وكان الرجبي قد أُلقي عليه القبض قبل سبعة أشهر في رام الله بينما كان يحضر محاكمة قريب له، واتهم آنذاك بوجود علاقة بينه وبين متهمين بارتكاب

يستخدم فيها "ضغط بدني معتدل"، والتي وصمتها منظمات حقوق الإنسان بأنها تشكل تعذيباً. غير أن المحكمة أضافت أن في الإمكان استخدام الفقرة ٣٤ (كاف) من قانون المحكمة، الذي يُعرف أيضاً باسم "دفاع الضرورة"، لتسوية استخدام هذه الأساليب غير القانونية عادة إذا أثبت المستجوب أن من الضروري استخدام هذه الأساليب لانتزاع معلومات من المشتبه به لمنع تعرض حياة إنسان لخطر محقق وواضح. وأوضح روبنشتاين في مبادئه التوجيهية أنه لن يُعطي أياً من مستجوبي جهاز الأمن العام موافقة مسبقة لاستخدام الأساليب المحظورة. وقد كتب روبنشتاين قائلاً "إنه في الحالات التي يقوم المستجوب باتخاذ تدابير لا بد من اتخاذها على الفور من أجل الحصول على معلومات حيوية بغية منع أن يُلم خطر حقيقي ذو ضرر جسيم بالأمن القومي أو بحياة الأفراد أو بحريتهم أو برحائهم المادي. وليس ثمة أي طريقة معقولة أخرى في ضوء تلك الظروف للحصول على المعلومات، وفي الحالات التي يكون فيها اللجوء إلى استخدام أساليب الاستجواب هذه معقولا في هذه الظروف لمنع الضرر، فإن المدعي العام سينظر في عدم الشروع في إقامة دعوى جنائية". وأوضح روبنشتاين أن الخطر، لكي يتسنى اعتباره مُحدقا، لا يتعين أن يقع في غضون الساعات القليلة التالية. وكتب، مستشهدا من قرار المحكمة العليا، أن الخطر يمكن أن يقع في غضون بضعة أيام أو حتى في بضعة أسابيع، شريطة "أن يكون من المؤكد أن الخطر سيتحقق وأن لا سبيل آخر إلى منعه". (هآرتس وجروسالم بوست، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٣ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وزع وزير العدل، مشروع قانون من شأنه أن يعدل القانون الجنائي بحظر استخدام التعذيب ومعاينة مرتكبي المخالفات بأحكام بالسجن تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة. ويرمي مشروع القانون إلى تنفيذ توصيات لجنة توصلت في

أثناء الانتفاضة الفلسطينية. وهذا التقرير، الذي كُتب في عام ١٩٩٥ ولكن بقي مكتوما لمدة خمسة أعوام، يكشف النقاب عن أن المستجوبين في جهاز الأمن العام واصلوا استخدام العنف المفرط أثناء الاستجوابات وواصلوا الكذب عن أساليبهم، كما واصلوا كتابة تقارير ناقصة على مدى السنوات الخمس التالية، التي كانت المراقبة المالية للدولة تقوم خلالها بالتحقيق في أنشطتهم. وقد جاء في الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير المراقبة المالية للدولة لعام ١٩٩٤ أن "الأشخاص الذين كانوا يتحملون كامل المسؤولية عن جهاز الأمن الداخلي قد أخفقوا إلى حد بعيد في مسؤوليتهم في الحفاظ على أنشطة الجهاز في إطار القانون". وأما التحقيق، الذي أُجري بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ بأشراف المراقبة المالية السابقة للدولة، مريام بن بورات، فقد اكتمل في عام ١٩٩٤، ولكنه حُجب عن النشر حتى وافقت اللجنة الفرعية للكنيست المعنية بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية على نشر نسخة منه مكثفة تقع في تسع صفحات، لا تعطي أمثلة محددة على الانتهاكات. وركز التحقيق الذي تم بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ على مركز الاستجوابات في غزة. وتبين للمراقبة المالية للدولة أن جهاز الأمن العام لم يتقيد بالقانون أو بالمبادئ التوجيهية الواردة في تقرير لاندواو أو بالمبادئ التوجيهية التي وضعها الجهاز نفسه. وقالت بن بورات إن استخدام الضغط البدني ضد المحتجزين قد تواصل بعد نشر تقرير لاندواو وتجاوز القيود التي كانت اللجنة قد فرضتها. وأضافت أن رؤساء جهاز الأمن العام هم على علم بذلك. فقد كتبت تقول "إن هذه الانتهاكات ليست نتيجة الجهل بالقانون ولكنها مرتكبة عمدا. وكتبت في تقريرها فقالت "إن قدامى وكبار المحققين في مركز غزة قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة ومنتظمة. ولم يرق كبار القادة في الجهاز بمنع هذه الانتهاكات. فقد أضافوا إلى المبادئ التوجيهية للجهاز موارد وأساليب لاستخدام الضغط لم تكن مشمولة

جرائم وبعدم حمل بطاقة هوية. (جروسالم بوست، ٢٠ كانون الثاني/يناير)

٩٦ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، ذكر أنه كان من المقرر أن يقوم قاضي محكمة صلح القدس، عزرا كاما، بالبت في الأيام القليلة التالية في ما إذا كان سينظر في دعوى أقامها موظفان سابقان من موظفي جهاز الأمن العام ضد الرئيس السابق للجهاز، بيكوف بيرى للتشهير في أخلاقهما وطلبها للتعويض عن العطل والضرر. (أنظر الفقر ٩١ المذكورة أعلاه). ويدعي الموظفان، في القضية التي يطالبان فيها بتعويض قدره ٢,٢ مليون شيكل إسرائيلي جديد، أن بيرى قد أغوى بهما لتحمل كامل التبعة عن موت المعتقل الفلسطيني في مركز الاستجوابات في غزة في عام ١٩٨٩، مما أدى إلى إخلاء طرف خمسة مستجوبين آخرين أكبر رتبة. وقد قضى الموظفان أربعة أشهر في السجن. وأساليب الاستجواب المعتادة المستخدمة قبل كل مستجوب في مركز غزة، كما يقول الموظفان، أساليب غير قانونية وتتجاوز تعليمات جهاز الأمن العام المرعية. (جروسالم بوست، ٣١ كانون الثاني/يناير)

٩٧ - وفي ٢ شباط/فبراير، رفضت محكمة محافظة القدس طلبا تقدم به الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي بعدم قبول قضية رفعها موظفان سابقان يتهمانه فيها بقيامه بالقدح الدائم ويطلبان فيها دفع تعويض قدره ٢,٢ مليون شيكل إسرائيلي جديد. ويدعي الموظفان أنهما تحملا بصرع فلسطيني مشتبه به كانا قد توليا استجوابه مع خمسة موظفين آخرين، حتى على الرغم من أنه كان يوجد ثلاثة موظفين آخرين في الغرفة أثناء الاستجواب الأخير الذي أدى إلى مصرعه. (جروسالم بوست، ٣ شباط/فبراير)

٩٨ - وفي ١٠ شباط/فبراير، ذكر أنه تم الكشف علنا عن تقرير من إعداد المراقبة المالية للدولة عن جهاز الأمن العام

فترة على الإطلاق. وطبقا لما نقل عن مقدم الالتماس، فإن القاضيين، اللذين نظرا في الالتماسات المقدمة ضد الأمر الحالي لاحتجازه، والذي يحين موعد انتهائه في ٢٦ كانون الثاني/يناير، قد قال إنه لا ينبغي تجديد الأمر ثانية ما لم يكن لدى السلطات أسباب "جديدة وجد خطيرة" تدعوها لتمديده. (هآرتس، ٢٠ كانون الثاني/يناير)

١٠١ - وفي ٢ شباط/فبراير، ذكر أن ثلاثة محامين، من بينهم ممثل عن رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل ومدع عسكري سابق، قد ادعوا بأن رئيس القيادة المركزية للجيش، العميد موشي يعلون، قد تجاوز صلاحياته مؤخرا، حين أصدر أمر احتجاز إداري لمدة تسعة أشهر بحق المحتجز الإداري الذي قضى أطول فترة احتجاز في إسرائيل. وأيمن ضراغمة، وهو أحد سكان قرية كفر طوباس في الضفة الغربية وعمره ٢٥ سنة، يفخر على نحو يدعو إلى الشك بأنه وضع رهن الاحتجاز من دون محاكمة منذ عام ١٩٩٥، لفترة تفوق أطول فترة احتجاز أي شخص رهن الاعتقال حاليا. وأجريت أمام أحد القضاة العسكريين مداولة بشأن الأمر الأخير الصادر بحقه في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ والنافذ اعتبارا من ٢٦ كانون الثاني/يناير. واستند المحامون الثلاثة الذين يتولون الدفاع عن ضراغمة في طلبهم الإفراج عنه إلى التماس قدم إلى محكمة العدل العليا قبل حوالي ١٨ شهرا في سياق قضية محتجز آخر. وفي تلك القضية، أبطلت المحكمة أمر الاحتجاز الإداري الصادر عن قائد عسكري بحق عبد الفتاح العمله رغم صدور حكم عن قاض عسكري بتقصير مدة احتجازه. ويعتبر جهاز الأمن العام ضراغمة أحد نشطاء حركة الجهاد الإسلامي. فقد أُدين من قبل بتهمة كونه أحد نشطاء فتح، لكنه منح إفراجا مبكرا في عام ١٩٩٤ كجزء من اتفاقات أوسلو. ومن المتوقع صدور قرار المحكمة العسكرية في غضون بضعة أيام. (هآرتس، ٢ شباط/فبراير)

في تقرير لجنة لاندوا، وحذفوا القيود التي طبقتها لجنة لاندوا على الأساليب التي لم توافق اللجنة عليها، وأخفقوا في استئصال هذه الأساليب غير المأذون بها؛ مع أن منصبهم كان يقتضي منهم القيام بذلك". وقال يعقوف بيرى، الذي كان يرأس الجهاز أثناء الانتفاضة إن تقرير المراقبة المالية للدولة غير صحيح ومدعاة للأسى في الجهاز وموظفيها. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٠ شباط/فبراير)

٩٩ - وفي ١٠ شباط/فبراير، أعلن وزير العدل، يوسي بيلين، أن إسرائيل لن تعود ثانية أبدا إلى أساليب جهاز الأمن العام، التي حققت فيها المراقبة المالية للدولة في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢، أو التي أعلنت محكمة العدل الدولية عدم قانونيتها في العام السابق. وكان بيلين يتحدث إلى موظفي الوزارة أثناء يوم دراسي كرّس لمسائل حقوق الإنسان. (جروسالم بوست، ١١ شباط/فبراير)

٣ - الاحتجاز الإداري وظروف الاحتجاز

١٠٠ - وفي ١٠ شباط/فبراير، ذكر أن قوات الدفاع الإسرائيلية ألقت القبض على حسين أبو زنيد ووضعت رهن الاحتجاز الإداري حتى ١٨ نيسان/أبريل. وأبو زنيد، وهو من قرية دورا في الخليل، هو، وفقا لما جاء في أمر الاحتجاز، أحد نشطاء حماس. وكان من المقرر أن يمثل أمام أحد القضاة في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ووفقا لما تقوله الحامية عن حقوق الإنسان، تمار يبلغ، فإن هناك ١٣ فلسطينيا هم رهن الاحتجاز الإداري. وورد في نبأ ذي صلة أن "موكد"، وهي حركة الدفاع عن الفرد، ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، قدمتا التماسا ضد أمر بتمديد الاحتجاز الإداري صادر ضد أيمن ضراغمة، الذي أوقف من دون توجيه تهم إليه في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي أُلقي وراء القضبان منذ ذلك التاريخ. وضراغمة، من طوباس، هو المحتجز الإداري الثاني الذي يُستبقى رهن الاحتجاز أطول

ثلاثة أشهر في الحالات التي يوجد فيها شك معقول في أن في وسع السجناء استخدام هذه الزيارات في أنشطة قد تهدد بالخطر أمن الدولة أو الجمهور. وأبلغ بن عامي اللجنة أن رؤساء مرافق الاحتجاز قد خولوا حتى تاريخه منع زيارات المحتجزين في تلك الحالات. ووفقا لقرار محكمة صدر مؤخرا، فإنه لا يؤذن بإلغاء حقوق الزيارات إلا حين يكون لدى السلطات من العلم المسبق بالزائر ما يبرر القيام بذلك. وقد عارض المحامي العام القومي، كينيث مان، الاقتراح، كما عارضه أمنون روبنشتاين، رئيس اللجنة، وقبل روبنشتاين اقتراحا من شأنه السماح بحظر الزيارات لفترة ١٤ يوما بدلا من ٣ أشهر، وهي فترة يمكن تجديدها بأمر من المحكمة. (هآرتس، ٢٣ آب/أغسطس)

١٠٥ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أفرجت إسرائيل عن ١٩٩ سجينا أمنيا فلسطينيا، كجزء من مذكرة شرم الشيخ، التي وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية عليها قبل أسبوع. ووقع جميع السجناء المفرج عنهم. بموجب هذا الترتيب على تعهد بعدم المشاركة في أي نشاط إرهابي. وأفرج عن ٩٥ من السجناء، وهم من سكان غزة، عند حاجز ناحال عوز. أما الآخرون وهم من سكان الضفة الغربية، فقد نُقلوا إلى نقاط تسليم مختلفة. وكان قد حكم على بعض من السجناء الـ ١٥٥ الذين أفرج عنهم بالسجن المؤبد لقتلهم فلسطينيين متهمين بالتعاون مع إسرائيل. وكان ٢١ من السجناء يقضون مدد محكوميتهم لجرحهم إسرائيليين في هجمات إرهابية. وخلافا للأنباء السابقة، لم يكن من بين السجناء المفرج عنهم سجناء أجانب من بلدان عربية مختلفة ورفض الإفراج المبكر وطلب قضاء مدة محكوميتهم سجين واحد كان محتجزا في السجن العسكري ميغيدو. وكان من المقرر الإفراج عنه في غضون عدة أيام فكان معظم السجناء من حركة فتح، وكان حوالي ٣٥ منهم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكان ٢٠ منهم أعضاء في الجبهة الديمقراطية

١٠٢ - وفي ٧ شباط/فبراير، ألغى قاض عسكري أمر احتجاز إداري صادر عن رئيس القيادة المركزية للجيش، موشي يعلون، بحق أيمن ضراغمة، الذي أوقف من دون محاكمة منذ تموز/يوليه ١٩٩٥. ودفع محامو ضراغمة بأن القاضيين اللذين نظرا في الاستئناف المقدم ضد أمر الاحتجاز السابق الصادر بحق ضراغمة، والذي انتهى في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قد قالا إنه لا ينبغي تجديد الأمر ما لم تكن لدى السلطات أسباب "جديدة وجد خطيرة" تدعوها لتمديده. وتبين للقاضي أن يعلون لم يقدم أي سبب من هذا القبيل، ولذا أمر القاضي بالإفراج عن ضراغمة. وأمهل القاضي الادعاء ٧٢ ساعة لاستئناف القرار. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٨ شباط/فبراير)

١٠٣ - وفي ٩ شباط/فبراير، أفرجت السلطات الإسرائيلية عن أيمن ضراغمة، وأبلغ ضراغمة بالإفراج عنه كتابيا. وأرفقت بأمر الإفراج عنه خارطة تحدد المناطق التي سيسمح له بالتنقل فيها. وتظهر الخارطة أنه لن يُسمح له بحرية التنقل إلا في المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون (المنطقة ألف)، ولكن تنقله في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل (المنطقة باء) سيكون مقيدا لمدة ستة أشهر. وعلى ضراغمة إذا أن يمكث في قريته طوباس لأن كل القرى الواقعة بين قريته والمدن الأخرى تقع ضمن المنطقة باء. (هآرتس، ١٠ شباط/فبراير)

٤ - السجن وظروف السجن

١٠٤ - في ٢٢ آب/أغسطس، رفضت اللجنة القانونية التابعة للكنيست طلبا بمنح سلطات السجن الحق في حظر الزيارات عن سجناء معينين كانوا قد أوقفوا إلى حين محاكمتهم قانونيا. وقد أخفق جهاز الأمن العام وإدارة السجن ووزير الأمن الداخلي، شلومو بن عامي، في إقناع اللجنة المذكورة بالسماح لمديري السجن بمنع الزيارات لمدة

لتحرير فلسطين. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٠ أيلول/سبتمبر)

١٠٦ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ورد نبأ أن سجناء فلسطينيين في سجنين إسرائيليين بدأوا احتجاجا على إدارتي السجنين لإجرائهما قصاصا جماعيا. ووفقا لما أبلغ السجناء محاميهم، فإن السلطات قررت فرض قيود جديدة مهينة عليهم بعد عثورها على ٨ هواتف خلية ومصادرتها منهم. فقد قامت السلطات، حسب قول السجناء، بتجديد الإجراء المعتاد، الذي أوقف في عام ١٩٩٢، والمتمثل في إجراء تفتيشات يومية للمحتجزين تتم بتعريية كل محتجز يغادر السجن ويدخله. (هآرتس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام مجلس الوزراء الإسرائيلي، بمذوء بإجراء تخفيف جزئي لمعايير الإفراج عن السجناء الفلسطينيين تمهيدا لإطلاق سراح السجناء الذين ارتكبوا جرائم غير محددة بحق عرب بعد اتفاقات أوسلو، بما في ذلك عدد منهم ينتمي إلى حماس والجهاد الإسلامي. وكان من المقرر أن تُفرج إسرائيل عن ١٥٠ سجين في اليوم التالي بمناسبة يوم السجناء طبقا لاتفاق شرم الشيخ. (جروسالم بوست، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٨ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مكتب رئيس الوزراء أن إسرائيل سترجى الإفراج عن السجناء الـ ١٥٠، الذي كان من المقرر أن يتم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بعد أن رفض المفاوضون الفلسطينيون قائمة الأسماء التي اقترحتها إسرائيل. وصرح مسؤولون فلسطينيون أنهم رفضوا المعايير الجديدة التي وضعتها إسرائيل. (جروسالم بوست، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٩ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت إسرائيل عن ١٥١ سجيناً سياسياً فلسطينياً آخرين، منجزة بذلك التزامها بموجب مذكرة شرم الشيخ. وكان الإفراج قد أُرجى

أسبوعاً للاختلافات على ٣٥ أسماً. والسجناء، الذين وقعوا على تعهدات بعدم استخدام العنف كشرط لإطلاق سراحهم، كانوا في معظمهم فلسطينيين ينتمون لفصيل فتح الرئيسي، ولكنهم كانوا يضمون أيضاً مواطنين من الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والأردن والسودان والجمهورية العربية الليبية وأعضاء أيضاً في منظمات فلسطينية إسلامية. ومع أن ٤٢ من السجناء المفرج عنهم كانوا قد شاركوا في مهاجمة إسرائيليين وإلحاق إصابات بهم، فإن أياً من المتهمة لم يكن قد أُسفر عن قتل. غير أن ٣٨ من السجناء الذين أطلق سراحهم كانوا قد قتلوا فلسطينيين من بني جلدتهم لادعاء بتعاونهم مع السلطات الإسرائيلية. وعقب الإفراج عن هؤلاء السجناء، ما زال في السجون الإسرائيلية حوالي ٨٥٠ سجيناً أمنياً و ٢٠٠ سجين ينتظرون المحاكمة. ويقضي ١٠٠٠ فلسطيني آخرون مصنفون مجرمين مدد محكوميتهم في السجون الإسرائيلية. وقد وعدت إسرائيل بالإفراج عن مزيد من السجناء في كانون الثاني/يناير احتفاءً بشهر رمضان المبارك لدى المسلمين. (جروسالم بوست، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١١٠ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن إدارة السجون رفضت السماح لطبيب بريطاني بفحص حالة فتاة فلسطينية، وظلت سعاد شلمي غزال، وعمرها ١٦ سنة، رهن الاحتجاز في الرملة طوال السنة الماضية بانتظار انتهاء الدعوى القانونية المرفوعة ضدها. وقد كانت قد أُلقي القبض عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ للاشتباه بمهاجمتها واحدة من النساء المستوطنات. وقد بدا عليها مؤخراً أنها تعاني من مشاكل طبية، ومن هذه المشاكل صداع شديد وسعال متواصل والتهابات في الجهاز البولي. وصرح مكتب الشؤون الطبية في السجن بأنها كانت تخضع للمراقبة الطبية المستمرة التي يقوم بها طبيب السجن والعيادة الطبية في السجن، وقد قام المحامي خالد كوسمار، مدير قسم

وقعت عليها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية. (هآرتس وجروسالم بوست، ٣١ كانون الأول/ديسمبر)

١١٣ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن ٢٢ سجيناً فلسطينياً آخرين قد أُفرج عنهم كبادرة تدل على حسن النية بمناسبة شهر رمضان. واستناداً إلى قول إدارة السجون، فإن ٢٠ من السجناء كانوا أدينوا بدخول إسرائيل بصورة غير قانونية وحكم عليهم بالسجن سنة واحدة. أما السجناء الآخرون فقد كانوا قد حكم عليهم بالسجن ما بين ١٢ سنة و ١٤ سنة لقتلهم أقرباء لهم. ووافق جميع السجناء على التوقيع على وثيقة يعلنون فيها عن امتناعهم عن تعريض أمن إسرائيل للخطر. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عمدت إسرائيل، طبقاً لاتفاق شرم الشيخ، إلى إطلاق سراح ١٨٤ سجيناً أمنياً عربياً، بالإفراج أولاً عن الدفعة الأولى البالغ عددها ١٥١ سجيناً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والإفراج من ثم عن دفعتين أخريين منفردتين في ٢٨ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وضم السجناء الذين أُفرج عنهم أعضاء في حماس والجهاد الإسلامي، كان أحدهم قد قام بقتل إسرائيلي. (هآرتس وجروسالم بوست، ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير)

١١٤ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اتهم وزير بارز في السلطة الفلسطينية جهاز الأمن العام بمنع أقرباء حميين لحوالي ٢٠٠ سجين فلسطيني من زيارة أحبائهم في السجون. وقد أطلع وزير السجون الفلسطيني، هشام عبد الرزاق، المسؤولين الإسرائيليين على الأمر أثناء المحادثات التي أجرتها اللجنة الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة التي تعالج مسألة عمليات الإفراج عن السجناء. إذ أبلغ عبد الرزاق الصحفيين في رام الله أن جهاز الأمن العام منع، في أوقات مختلفة، زيارة الآباء المسنين والزوجات والأشقاء لمائتي سجين. فقد منع قريب حميم واحد على الأقل من زيارة كل سجين. وقد برر جهاز الأمن العام هذه السياسة

شؤون فلسطين في الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، بزيارة السجينة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وصرح بأن الطفلة غزال لا تتلقى علاجاً طبياً ما عدا أقراص "أكامول" (شبيه بالأسبيرين). (هآرتس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١١ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ورد نبأ أن إسرائيل قد قامت، كبادرة على حسن النية، بالإفراج عن ٢٦ سجيناً أمنياً. ومثل هذا الإفراج الدفعة الثالثة من السجناء الذين وافقت إسرائيل على إطلاق سراحهم وفقاً لمذكرة شرم الشيخ. وقد قسمت قائمة الأسماء إلى ٣ فئات: ٤ سجناء جرحوا إسرائيليين؛ و ٨ سجناء اغتالوا متعاونين؛ و ١٢ سجيناً ارتكبوا جرائم أخرى. وما زال ما يقرب من ٢٠٠ فلسطيني مسجونين في السجون الإسرائيلية سيبت في مصيرهم في اتفاق الوضع النهائي المقرر إبرامه في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد جاء القرار بالإفراج عن مجموعة السجناء هذه بعد أسابيع طويلة من التأخير وانعقاد اجتماع الأسبوع السابق بين رئيس الوزراء، باراك، ورئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات. وقيل إن الفلسطينيين قد خاب أملهم بهذا الإفراج عن السجناء لأنهم كانوا يتوقعون إفراجاً أكبر عن نحو ٥٠ سجيناً ولأنهم كانوا يودون أن يتم التشاور معهم حول الأسماء. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر)

١١٢ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت إسرائيل، للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٤، بالإفراج عن سجناء فلسطينيين من القدس الشرقية في خطوة جاء توقيتها كبادرة تدل على حسن النية في رمضان وأخذ السجناء الـ ٧ الذين أطلق سراحهم إلى القدس من سجن شطه وهاشارون، وأوصلوا عصراً إلى بيت الشرق، حيث تم الترحيب بهم. وصرحت مصادر في مكتب رئيس الوزراء، باراك، بأن عمليات الإفراج عن السجناء تتمشى مع الاتفاقات التي

لقوات الدفاع الإسرائيلية بعد ما تبين وجود فتحة في الحاجز الأمني الفاصل بين ناحال عوز ومفرق إيريز. واكتشفت القوة خمسة فلسطينيين استطاعوا الدخول إلى الأرض الإسرائيلية وهم يحملون معدات اعتبرها الجنود مدعاة للشبهة. ولأذ ثلاثة من الفلسطينيين بالفرار عائدين إلى الأراضي الفلسطينية، وأطلقت النار على أحدهم فأسر ونقل إلى المستشفى، وألقي القبض على الآخر. ويعتقد أن الخمسة كانوا يبحثون عن عمل، لكن ما زال الاشتباه في قيامهم بعمل إرهابي قائما. (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

١١٧ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، ذكر أن شرطيا إسرائيليا أطلق النار على فلسطيني بعد مطاردة في عيميك ها إيلا قام أثناءها ثلاثة رجال كانوا في عربة شحن ويرتدون قمصان شرطة الدفاع الإسرائيلية أو شرطة الحدود بإلقاء قضبان من الحديد في الطريق فيما كانوا يحاولون الإفلات من القبض عليهم. (جروسالم بوست، ١٩ أيلول/سبتمبر)

١١٨ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، ورد نبأ مفاده أن مكتب المدعي العام قد رفع استئنفا إلى المحكمة العليا لإلغاء تبرة ساحة المنسق الأمني لمستوطنة هادار بيتار لقتل صبي فلسطيني عمره ١١ سنة قبل ثلاثة أعوام في قرية حوسان قرب بيت لحم. وقد فارق الصبي، حلمي شوشة، الحياة في المستشفى بعد يوم واحد من نقله إليها فاقد الوعي. وقد وجهت إلى ناحوم كورمان تهمة القتل الخطأ في محكمة محافظة القدس لقيامه فيما كان يلحق بقاذفي الحجارة بركل الصبي شوشة في العنق مما تسبب في نزف قاتل في دماغ الصبي. وقد استند الاتهام على نتائج فحص الجثة المقدمة من يهودا هيس، رئيس معهد الطب الشرعي في أبو كبير وعلى شهادة شاهدين هما إينا خال أو عم الصبي القاتل. غير أن القاضية روث أور رأت أن شهادتي ابني الخال أو العم تعجان بالتناقضات واستنتجت أن الشاهدين لم يكونا في حقيقة الأمر حاضرين في مكان وقوع الحادث. وفيما يتعلق بالنتائج التي انتهى إليها

بأسباب أمنية، لكن عبد الرزاق ادعى بأن هذه السياسة ذريعة غير مشروعة تشكل انتهاكا لحقوق السجناء. وأضاف أن سياسة منع الزيارات كانت ذات أثر كبير في التعجيل بقيام الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بإضراب في اليوم السابق. وقال إن ٢٢ سجيناً فلسطينياً، حسب البيانات الإسرائيلية، مصابون بأمراض قاتلة. وقد استند في إطلاق سراحهم لأسباب صحية على اتفاق أو سلو إلا أنهم ما زالوا يرزحون في السجون. وطالب بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين الآخرين، عن فيهم ثلاث سجينات وسبعة سجناء، الذين ما برحوا في السجن لمدة تزيد على ٢٠ عاما. (هآرتس، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

٥ - مسألة استخدام القوة

١١٥ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، ورد نبأ مفاده أن أربعة أفراد من وحدة المراقبة الخاصة في شرطة الحدود، كانوا قبل سنتين قد أقدموا بلا رافة على قتل هرة، قد طردوا من وحدتهم مؤخراً، عقب شكوى قدمها فلسطيني يشتبه في أنه سرق سيارة، وفيها يقول إن الجنود قد دمروا منزلها. وكان هؤلاء الجنود الأربعة قد عذبوا قبل سنتين هرة في حجرة للألعاب الرياضية التابعة للوحدة، وقتلوا رأسها بأحد الأثقال. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، حسب ما ورد في الشكوى، وخلال عملية تهدف إلى العثور على سارقي السيارة. وهم من قرية شويكة في الضفة الغربية، قام الجنود، ومنهم الجنود الأربعة، الذين كانوا عذبوا الهرة وقتلوا، باقتحام منزل شخص يشتبه في أنه سرق سيارة، كما يدعى، محطمو الأثاث وهشمو النوافذ وأدوات المطبخ، ودمروا كل شيء في المنزل. (هآرتس، ١٥ أيلول/سبتمبر)

١١٦ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، ذكر أن النار أطلقت على فلسطيني تابع للسلطة الفلسطينية، فيما كان يهيم على العبور إلى إسرائيل من قطاع غزة. وقد استدعت قوة كبيرة، تابعة

الذي تبين أنه يدعى موسى أبو هليل، وهو بائع لتحف تذكارية وعمره ٢٩ عاما، وأب لطفلين. وقد استخدم الجنود الأعيرة المطاطية المغطاة بالمعدن والغاز المسيل للدموع. وذكر أن ١٥ متظاهرا قد أصيبوا بجروح طفيفة. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢١ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ورد نبأ يفيد أن مئات من المتظاهرين الفلسطينيين قد احتجوا لليوم الثاني على مقتل موسى أبو هليل، الذي أطلق جنود قوات الدفاع الإسرائيلية النار عليه بأردوه قتيلا. وفي الاشتباكات العنيفة التي وقعت خلال اليوم جرح حوالي ١٥ فلسطينيا، جرح أحدهم بليغة. واستخدم جنود قوات الدفاع الإسرائيلية الأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. واضطر وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، روبن كوك، إلى إلغاء زيارته إلى بيت لحم بسبب الاضطرابات. وادعى الفلسطينيون أن هليلا، الذي كان يقوم ببيع التحف التذكارية للسائحين، كان غير مسلح وأن الجندي الذي استدعاه أطلق النار عليه. وأنكرت قوات الدفاع الإسرائيلية هذه الادعاءات. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ورد نبأ مفاده أن ١٠ فلسطينيين وأحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية قد جرحوا في يوم ثالث من الاشتباكات قرب ضريح راحيل عند ضواحي بيت لحم. واتهم وزير الخارجية، ديفيد ليفي، السلطة الفلسطينية بأنها لم تحرك ساكنا لاحتواء العنف. ونشأ الاضطراب عن قيام حوالي ٢٠٠ فلسطيني بقذف جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية بالحجارة بعد أن تفرق هؤلاء الفلسطينيون من موكب تشييع جنازة موسى أبو هليل، الذي أطلقت عليه النار وأردى قتيلا بعد محاولته، فيما يزعم، طعن جندي إسرائيلي. وقد دُفن في بيت ساحور. وأوردت وكالات الأنباء خيرا مفاده أنه قد جرح

الطبيب الشرعي، فقد قررت القاضية أنها تواقعة لمعرفة سبب الوفاة وأن الطبيب الشرعي قد بنى استنتاجاته على شهادة ابني خاله أو عمه، وأنه تجاهل عدم وجود أي استنتاجات مرضية تثبت الشهادة. ودفعت الدولة في استئنافها بأن ساحة كورمان قد بُرئت حتى على الرغم من أنه لم يقدم أي تفسير بديل مقنع يعلل وفاة الطفل. وقيدت الدولة ذلك بقولها: أما القول بأن أي صبي صحيح الجسم معرض لأن يسقط بغتة على نحو قد يسبب نزفا مميتا في الدماغ هو بكل وضوح قول غير معقول. (جروسالم بوست وهآرتس، ٢٣ أيلول/سبتمبر)

١١٩ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن قسم وزارة العدل المعني بسلوك الشرطة يقوم بالتحقيق في ما إذا كانت العيارات النارية التي أطلقتها الشرطة قد أدت إلى مقتل فلسطيني عمره ٢٨ عاما وإلى جرح فلسطيني آخر خلال مطاردة بالسيارات وقعت قبل يومين. وادعت الشرطة أنها أطلقت طلقتين تحذيريتين في الهواء باتجاه السيارة المشتبه فيها العائدة للضحيتين بعد أن خرج الفلسطينيان اللذان لم يكونا مسلحين من سيارتهما وتشاجرا مع الشرطة. وتبين فيما بعد أن سيارة الفلسطينيين كانت قد سرقت في اليوم السابق من مدينة إسرائيلية. وكان للشخصين سجل مخالفات عقارية لدى الشرطة. وتعتزم الوزارة البت في مسألة ما إذا كانت الشرطة قد أحسنت التصرف بإطلاقها النار على المشتبه بهما فوق منطقة الحصر. (هآرتس وجروسالم بوست، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٠ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قذف مئات من المتظاهرين الفلسطينيين الحجارة والزجاجات الفارغة على جنود إسرائيليين قرب ضريح راحيل، بعد أن أطلق جندي إسرائيلي النار على فلسطيني، كان يحاول حسب قول الجندي، طعنه فأرداه قتيلا. واندلعت أعمال الشغب، مع انتشار إشاعات في بيت لحم حول إطلاق النار على المهاجم،

١٢٤ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، جرح ما لا يقل عن ١٠ فلسطينيين حين فتح جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية النار لقمع مظاهرة في ضواحي رام الله. وطالب المحتجون بإطلاق مزيد من السجناء. وبموجب مذكرة شرم الشيخ، أطلقت إسرائيل مؤخرا سراح ٣٥٠ سجيناً أمنياً عربياً على دفعتين. وقال سائق سيارة الإسعاف أن ثلاثة منهم قد نقلوا إلى المستشفى بجروح ناتجة عن إصابتهم بعبارات نارية. (جروسالم بوست، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٥ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قتل فلسطينيان، كانا مطلوبين، في اشتباك مع قوات الأمن الإسرائيلية قرب قرية بيت عوا الواقعة على بعد ٢٠ كيلومترا من الخليل. ولم تقع في العملية إصابات في قوات الدفاع الإسرائيلية. ويقول مصدر أمني إسرائيلي، إن أحد الشخصين اللذين قُتلا، كان على ما يعتقد أياً بطاط، الذي، يقال، إنه قائد جناح عسكري في حماس يدعى جناح عز الدين القسام. ويعتقد أن بطاطا هو الإرهابي رقم ١ على قائمة المطلوب القبض عليهم فوراً لدى إسرائيل. وقد وقع الاشتباك حين دخل جنود قوات الدفاع الإسرائيلية بيت عوا، وأعلنوا أن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة، وفرضوا حظراً للتجول. وقالت مصادر عسكرية إن الجنود أحاطوا بالمتزل الذي كان يختبئ فيه الفلسطينيون. وأفاد الجيران أنهم سمعوا صوت إطلاق عيارات نارية فيما كانت طائرات الهليكوبتر تحوم فوق المنطقة وتفتشها. وقتل الرجلان في تبادل لإطلاق النار بالأسلحة الأوتوماتيكية، اختتمه الجنود بإطلاق قذائف مضادة للدبابات على المنزل. وألقت المصادر الأمنية القبض على عدد من الفلسطينيين الذين يعتقد أن الفلسطينيين القتيلى قد استخدموا منازلهم. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٤ كانون الأول/ديسمبر)

١٢٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصيب بجروح خطيرة صبي فلسطيني عمره ١٥ عاماً، كان راكباً في حافلة

بالأعيرة المطاطية المغطاة بالمعدن حوالي ١٠ فلسطينيين، بمن فيهم مصور، أصيب في ظهره يعمل لحساب وكالة الأسوشيتد برس. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٣ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن مدعي محكمة محافظة القدس وجه تهمة بارتكاب جرم إلى أحد أفراد شرطة الحدود، كان قد أطلق النار على صبي من الخليل فأصابه بجروح في أوائل أيار/مايو، بعد أن رفض الصبي أن يعطي الشرطي كره كان يلعب بها. فقد اتهم شرطي الحدود ساهر سلامة بالقيام بدون مبرر بإطلاق النار على جواد الحمد وجرحه، وكان جواد يلعب بالكرة مع ابن عمه (أو خاله) وأخيه واخته. واستناداً إلى الإفادة التي جمعها بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، فإن الأطفال الأربعة كانوا يلعبون أمام منزلهم قرب أضرحة الأولياء (المسجد الإبراهيمي)، الذي كان محاطاً بعدد من شرطة الحدود والجنود. ويقول بتسليم أن قرار مدعي محافظة القدس بتوجيه التهمة بارتكاب جرم إلى الجندي غير عادي في ضوء القرارات الأخيرة بإقفال أكثر من نصف عدد قضايا حوادث إطلاق النار التي تم فتحها في السنة السابقة. وفيما يلي الإحصاءات التي جمعها بتسليم بشأن حوادث إطلاق النار التي أسفرت عن قتلى أو جرحى من نيسان/أبريل وحتى تاريخه: ٥ حوادث إطلاق نار في سنة سابقة، انتهى اثنان منها بالقتل: أقيمت القضايا من دون توجيه تهمة بارتكاب جرم؛ وفي ٣ حوادث إطلاق نار وقعت قبل سنة تقريباً، انتهى اثنان منها بالقتل، ولم يتخذ بشأنهما قرار بعد؛ وفي حادث واحد انتهى بالقتل، أوصى قائد القوات الميدانية بتوجيه تهمة بارتكاب جرم، لكن مدعي المحافظة لم يتخذ قراراً بعد. (هآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

لدموع فجرحوا ٤ فلسطينيين بعد أن قذفهم المحتجون بالحجارة. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٩ شباط/فبراير) ١٢٩ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، ورد نبأ مفاده أن وحدة الشؤون الداخلية في وزارة العدل قررت توجيه تهمة بارتكاب جرم القتل الخطأ لضابط شرطة كان أطلق النار من مسافة قريبة على لص سيارات فلسطيني. لكن الوحدة لم توص بتوجيه التهمة لشرطي آخر كان أطلق النار، لكن من مسافة بعيدة، على صديق القتل في نفس الحادث وأصابه بجروح، فقد أطلقت النار من مسافة متر واحد على هادر بدوان وعمره ٢٨ عاما فأصابته في ظهره. واستنادا إلى التحقيق، فقد كان الضوء في مكان الحادث كافيا لكي يرى الشرطي أن بدوان لم يكن مسلحا. (هآرتس، ٢٩ شباط/فبراير)

٦ - القانون المقترح بإعفاء الأشخاص من المسؤولية عن التعويض

١٣٠ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، ذكر أن وزارة المالية ترغب في تخصيص تعويضات خاصة للفلسطينيين الذين أصيبوا في مذبحه ماخبل (الحرم الإبراهيمي) في الخليل. وأبلغت الوزارة اللجنة المالية بعزمها تحويل مليون شيكل إسرائيلي جديد إلى الضحايا. وأن المبلغ سيخصم من إجمالي المبلغ الذي تدفعه إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية في إطار التزامات الدول المانحة. وفي نفس الأثناء، قال رئيس بلدية الخليل، مصطفى النتشه، بالعربية، إن هذا النوع من التعويض يسمى "نصبا واحتيالا". فقد قال "إن إسرائيل تحاول أن تبدو كريمة، لكن هذا الكرم على حساب غيرها". وأخبر النتشه هآرتس بقوله "إذا كان المبلغ المدفوع إلى الضحايا يُخصم من المبلغ المخصص للسلطة الفلسطينية، فإن السلطة الفلسطينية هي إذا التي تقوم بالدفع". وقال أيضا إن المبالغ المخصصة للتعويضات لا تستأهل الاهتمام. وأضاف قائلا "إن

مارة في مفرق العروب قرب الخليل حين أطلق أحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية أعيرة مطاطية. وقال سعدي جوايره إن الجنود أطلقوا النار على الحافلة حين كانت تمر من أمامهم وهشمت رصاصة النافذة واخترقتها وأصابته في فمه محطمة ضرسين من أضراسه. وأصدر متكلم باسم قوات الدفاع الإسرائيلية بيانا قال فيه إن إجراء سيتخذ بحق الجندي الذي لم يأخذ في اعتباره الموقف قبل أن يطلق النار من سلاحه، مما هدد بالخطر حياة المارة. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر)

١٢٧ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ذكر أن الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة "Law"، عقدت مؤتمرا صحفيا في فندق غراندبارك في رام الله، قدمت فيه خلاصة لتقريرها السنوي لعام ١٩٩٩. واستنادا إلى الجمعية، قتلت إسرائيل ١٩ فلسطينيا خلال عام ١٩٩٩، ٧ منهم قتلتهم قوات الدفاع الإسرائيلية، وواحد منهم قتلته الشرطة الإسرائيلية، و ٢ منهم قتلتهما المستوطنون، و ٣ منهم، كانوا عمالا، قُتلوا بعد أن سحقتهم سيارة، واثنان ماتا في السجون الإسرائيلية، واثنان آخران قُتلا نتيجة انفجار ألغام أرضية، واثنان آخران قُتلا أيضا بعد إصابتهما بجروح خلال الانتفاضة. واستنادا إلى تقرير الجمعية السنوي، صادرت إسرائيل ١٧٨ ٤٠ دونما من الأراضي الفلسطينية، وفي عام ١٩٩٩ اقتلع أو أحرق ١٥ ١٨٠ شجرة، معظمها من أشجار الزيتون واللوز والتين. (هآرتس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)

١٢٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، اشتبك شبان فلسطينيون مع جنود قوات الدفاع الإسرائيلية خلال تظاهرة قرب ضريح راحيل في بيت لحم الأسبوع الماضي احتجاجا على وصف رئيس الوزراء الفرنسي، ليونيل جوسبان، مغاوري حزب الله بأنهم إرهابيون. وأطلق الجنود الأعيرة المطاطية والغاز المسيل

الإحصائيات في الضفة الغربية. (جروسالم بوست وهآرتس، ٢٤ آب/أغسطس)

١٣٢ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، ورد نبأ مفاده أن قوات الدفاع الإسرائيلية قلقة من أن ازدياد الأحوال سوءا لدى المسافرين عند نقطة عبور جسر ألنبي من الأردن إلى منطقة السلطة الفلسطينية وإسرائيل يمكن أن يؤدي إلى العنف، إذ أن هؤلاء المسافرين ينتظرون في جو قاتظ تبلغ حرارته ٤٠ درجة ما بين ٤ و ٦ ساعات ويصبون جام غضبهم على المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين هناك. وتؤدي الإجراءات الروتينية المعقدة عند نقطة العبور هذه إلى جانب ارتفاع أعداد المسافرين إلى أحوال لا تطاق. ويسيطر الفلسطينيون على نقطة العبور لكن إسرائيل مسؤولة عن الأمن، وفيما يأخذ مسؤولو السلطة الفلسطينية الجوازات من المسافرين، يتولى كتبة إسرائيليون الموافقة على دخول المسافرين أو رفضهم. (هآرتس، ٢٤ آب/أغسطس)

١٣٣ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ذكر أن ناشطين فلسطينيين كانوا يقومون بحملة لإغلاق مصنع إسرائيلي للمضافات العلفية في طولكرم قالوا إنه يشكل خطرا بيئيا وصحيا على المنطقة. وفي مؤتمر نظمه في طولكرم المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية وحضريته منظمات أخرى غير حكومية، اتخذ قرار يدعو الأردن إلى مقاطعة المصنع المسمى Keshet Prima Feed Additives Ltd، الواقع بعد الخط الأخضر بمسافة قليلة، في جزء من المدينة الفلسطينية التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وقد بدأت الحملة بعد شهر من قيام سهى عرفات بإذهال الصحفيين والسيدة الأولى للولايات المتحدة الزائرة، هيلري رودهام كلينتون لإلقاء التبعة عن عدد كبير من المشاكل البيئية والصحية على إسرائيل. فقد قالت السيدة عرفات إن ٨٠ في المائة من المياه الفلسطينية تلوثها إسرائيل وإن هذا "قد سبب أمراضا واسعة الانتشار". وصرح متكلم باسم وزارة البيئة بأنه لوحظت

الأشخاص الذين يصابون في حوادث أو هجمات في إسرائيل يستلم كل منهم مليون شيكل". (هآرتس، ٩ أيلول/سبتمبر)

دال - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتركها النظام العام لفرض القيود وكيفية تنفيذه في حياة أهالي الأرض المحتلة

الراشدون

١٣١ - في ٢٣ آب/أغسطس، ذكر أن رئيس الوزراء، باراك، وافق على التوصية المتعلقة بتخفيف القيود المفروضة على العمال والتجار الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل. وكان من المتوقع أن يزيد هذا عدد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حوالي ٨٠ ٠٠٠. وتمس القواعد الجديدة، في جملة أمور، العمال المتزوجين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاما فصاعدا والحاصلين على تصاريح أمنية (كان العمر الأدنى من قبل هو ٢٣) والتجار المتزوجين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاما فصاعدا والحاصلين على تصاريح أمنية. وتقرر كذلك السماح لمئات من أهل غزة ممن تتجاوز أعمارهم ٤٤ عاما بالتوجه إلى الحرم الشريف (جبل الهيكل) في القدس أيام الجمعة للعبادة. وصرحت وزارة الدفاع بأن الغرض من هذه الخطوات هو تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. وتوجد حاليا تصاريح عمل لدى حوالي ٧٠ ٠٠٠ فلسطيني من قطاع غزة والضفة الغربية، لكن يتسلل إلى إسرائيل من دون تصاريح عدد آخر يبلغ حوالي ٤٠ ٠٠٠ فلسطيني. وفي أواخر الثمانينيات، بلغ عدد القوة العاملة الفلسطينية في إسرائيل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠. واستنادا إلى مسؤولين في وزارة الدفاع، يعمل في إسرائيل ١٧ في المائة من الفلسطينيين العاملين من قطاع غزة، لكنهم يشكلون أكثر من ٤٠ في المائة من الدخل المكتسب هناك. وتكاد تكون هذه الإحصائيات هي نفسها

هاء - الإحساس العام باليأس والقنوط

مسائل أخرى

١٣٥ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أفيد بأن وزير العدل، يوسي بيلين، قد شرع في إجراء تغييرات بعيدة الأثر في القانون المقترح لجهاز الأمن العام، الذي قال هو إنه شديد الغموض في تحديد سلطة هذا الجهاز. وقال بيلين إن لديه شكوكا في بعض المواد في مشروع القانون، الذي أحازه الكنيست بكامل هيئته في القراءة الأولى في العام السابق، مما أعطى الجهاز سلطة واسعة جدا. فعلى سبيل المثال، تنص إحدى المواد على أن يُعهد للجهاز حفظ أمن الدولة ونظامها الديمقراطي ومؤسساتها من التهديدات الإرهابية. (هآرتس، ٢٢ آب/أغسطس)

١٣٦ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، ذُكر أن قوات الدفاع الإسرائيلية قررت التشدد في تعاملاتها مع الفلسطينيين الذين يُضبطون وقد ارتكبوا مخالفات مرور في الضفة الغربية، ومصادرة السيارات من مخالفين المرور الفلسطينيين، الذين لم يكونوا قد دفعوا ما عليهم من غرامات مرور. وقد أدانت السلطة الفلسطينية الخطوة الجديدة، التي تعتبرها شديدة القسوة. فهذه السياسة القاسية لا تُطبق في أي مكان في داخل حدود إسرائيل ذاتها. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، زار وزير السياحة، أمنون ليبكين شاحك بيت لحم، وقام معه نظيره الفلسطيني، متري أبو عيطة بحل مشكلة مرور السائحين بين القدس وبيت لحم. إذ أن الحجاج لا يتمكنون أحيانا من زيارة بيت لحم، ويتعرضون أحيانا أخرى لتأخيرات أو أنهم يضطرون إلى سلوك طرق التفافية. (جروسالم بوست، ١٤ أيلول/سبتمبر)

١٣٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، التقى وزير شؤون القدس، حاييم رامون، بنظيره من السلطة الفلسطينية، فيصل الحسيني. وقد طلب رامون من الحسيني تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولا سيما فيما يتعلق

بمشاكل من حيث تلوث الهواء وخزن مواد ضارة في السنوات الأولى للمصنع، الذي نُقل إلى منطقة طولكرم الصناعية في عام ١٩٩٥. غير أنه، استنادا إلى المتكلم باسم الوزارة، "تمت معالجة هذه المشاكل، ويعمل المصنع اليوم على ما يرام". أما مهندس المدينة، رايق حمد فقد قال "لا أثق باختباراتهم". "ذلك أن جميع المسؤولين يعتقدون بأن المصنع أقيم في طولكرم لأن الإسرائيليين لا يرغبون في استيعابه ضمن الخط الأخضر". وفي الحقل الواقع خلف المصنع، قال مزارع الخضروات، فايز عودة، إن عاملا لديه ترك العمل بعد ثلاثة أيام بسبب رائحة المواد الكيميائية. (جروسالم بوست، ١٠ كانون الأول/ديسمبر)

الأطفال

١٣٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، ورد نبأ يقول إن الأطفال الفلسطينيين يعملون في غربي النقب تحت ظروف قاسية ونظير أجر زهيد. فقد قال رئيس شرطة نتيفوت، رحافيا أوماسي، الذي قام قبل ثلاثة أيام باعتقال ٢٨ فلسطينيا ليس لديهم تصاريح دخول إلى إسرائيل، منهم ٢٥ قاصرا: "إنها عبودية". وكان الاعتقال جزءا من الجهود التي تبذلها الشرطة لمنع المخالفات العقارية وللعثور على المقيمين في المناطق في إسرائيل والذين ليس لديهم تصاريح. وقد أطلق سراح الأطفال الـ ٢٥، الذين تراوحت أعمارهم بين ١٠ و ١٤ سنة، وذلك بعد أن استجوبتهم الشرطة، ثم نُقلوا إلى الضفة الغربية. واستنادا إلى أوماسي، تقوم كثير من المستوطنات اليهودية في دولة إسرائيل بتشغيل الأطفال والياfeين من منطقة الخليل. وقال إن مئات من الأطفال يؤتى بهم إلى الحقول في الساعة ٤/٠٠ ويعملون حتى الساعة ١٧/٠٠، مقابل قدر هزيل من الطعام أيا كان. (هآرتس، ٢٠ شباط/فبراير)

بأخذه بندقية الجندي. (جروسالم بوست، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)

١٤١ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن رئيس بلدية القدس، إيهود أولميرت، قد قال، في اجتماع للجنة التخطيط الإقليمي للقدس، أن أهم عمل في السنوات القادمة هو زيادة أعداد السكان اليهود ضمن حدود المدينة. وقال أيضا إن من الأهمية أن تضم مخططات "المناطق الخضراء" مساحات مفتوحة لمتنزهات أو محميات طبيعية. ولم يذكر شيئا عن أي تصور معين لتطوير الجزء الشرقي من المدينة، الذي ساءت جدا حالة هياكلها الأساسية. ومن المقرر في السنة القادمة أن تقوم اللجنة التوجيهية، جنبا إلى جنب مع لجنة التخطيط الإقليمي للقدس، بإجراء البحوث ووضع خطة رسمية. ومن المقرر أن يبدأ البناء في نهاية عام ٢٠٠٠ وأن يستمر حتى عام ٢٠٢٠. (جروسالم بوست، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٢ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت محكمة العدل العليا أن محاكم إسرائيل لن تنظر في قضايا يرفعها الفلسطينيون على الدولة أو أي من مؤسساتها إذا كانت هذه القضايا تتعلق بمجالات المسؤولية التي أحيلت من ثم إلى السلطة الفلسطينية، وفقا للمادتين ٧ و ٨ من مشروع قانون تنفيذ الاتفاق المؤقت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد بينت المحاكم هذا الأمر بوضوح برفضها التماسين قدمتهما أسرتان فلسطينيتان من الخليل، فيهما دعوة إلى العدول عن هاتين المادتين. والدعوى الرئيسية التي أقامها مقدما الالتماس هي أنهما لن يُنظر في دعواهما بإنصاف في القضاء الفلسطيني، لكن المحكمة العليا قررت أن المحكمة لم تعرض عليها أي بيئة فعلية تؤيد الدعوى. ورفعت الأسرتان الملتمستان قضيتين في محكمتي محافظتي القدس وحيفا تطلبان فيهما تعويضات تأديبية للمعالجة المنقوصة التي تلقتها الأسرتان في مستشفى تابع للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وعلى الرغم

ببيت الشرق، التي حظرت إسرائيل أن تُعقد فيه أي اجتماعات دبلوماسية. وناقشا أيضا تخفيف القيود على الفلسطينيين الذين يسكنون في القدس. (جروسالم بوست وهآرتس، ٢١ أيلول/سبتمبر)

١٣٨ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن محكمة العدل العليا أمهلت الدولة ٤٥ يوما لتقديم مبررات لحالة الطوارئ النافذة والتي تعطي الحكومة سلطات غير دستورية. وكانت المحكمة بقيامها بهذا تستجيب لطلب بتطبيق قانون بيان الأسباب الموجبة، مقدم من رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، التي قدمت التماسا يدعو إلى إلغاء قانون حالة الطوارئ النافذ بصورة مستمرة منذ أن أنشئت الدولة. وبينت الرابطة الأسباب الداعية إلى ذلك بأن الدولة قد استغلت هذه الحالة منذ عام ١٩٤٨ لانتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون. فحالة الطوارئ تمكّن السلطات من الأخذ بقوانين طارئة تحل محل القوانين التي سنّها الكنيست ومن إضفاء الصفة القانونية على قوانين طوارئ شديدة القسوة. (جروسالم بوست، ٥ تشرين الأول/أكتوبر)

١٣٩ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن قاضي صلح بيتاه تيكفا مدد الحبس الاحتياطي لثلاثة مستوطنين في ألون موريه للاشتباه في مهاجمتهم رجلا فلسطينيا عمره ٥٥ سنة من كفر سالم. وصرح متحدث باسم الشرطة أن الثلاثة ستصدر بحقهم لائحة اتهام. (جروسالم بوست، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، واستنادا إلى متكلم باسم قوات الدفاع الإسرائيلية، أُلقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض على الفلسطيني الذي كان هاجم أحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء عمل من أعمال الشغب قام به عشرات من الفلسطينيين في مفرق ايوش في كانون الأول/ديسمبر. فقد قال المتكلم إنه قد أُلقي القبض على نبيل حمود حين دخل إسرائيل بصورة غير قانونية، واعترف

١٤٤ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ورد نبأ مفاده أن رئيس الوزراء، باراك، وافق مؤخراً على خطة كانت قد وضعت جانباً لمدة ثلاثة أعوام وتقضي بتزويد غزة بطاقة كهربائية إضافية قدرها ٥ ميغاواط. واجتمع اللواء **يعقوف أور**، المنسق الحكومي للأنشطة في الأراضي المحتلة، مع جميل طريف، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية لمناقشة تنفيذ الخطة. ومن المقرر أن يبدأ الخط العمل في غضون ٣ أسابيع ومن شأنه أن يخفف كثيراً من انقطاع التيار الكهربائي المتكرر الذي ما فتئ يحدث في المنطقة. كما أن من المقرر أن يعمل في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠٠٠ أول خط للتوتر العالي بين إسرائيل وقطاع غزة، ليكمل قدرة أول محطة فلسطينية لتوليد الطاقة الكهربائية. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٥ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن أول دراسة حتى الآن تجرى بشأن التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الميدان الصحي قد أظهرت دعماً وتعاوناً قويين. فقد قام البحث الهام، الذي أجراه JDC-Brookdale وجامعة القدس في مدينة القدس، بدراسة ١٤٨ مشروعاً تعاونياً يضم ٦٨ منظمة مختلفة. وفي حلقة دراسية لمناقشة الدراسة المذكورة، درس المشاركون مشاريع ثنائية، بشأن الأبحاث التدريبية وتنمية الخدمات وتقديم الخدمات، قامت بها منظمات خدمات غير حكومية وجامعات ومنظمات لحقوق الإنسان. (جروسالم بوست، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٤٦ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأن مسؤولاً أمنياً رفيع المستوى أخبر صحيفة **جروسالم بوست** بأن سوق الحملة الواقع قرب حي أئينا إبراهيم (الحرم الإبراهيمي) سيقى مغلقاً إلى أن تستجيب السلطة الفلسطينية لمطالب إسرائيل، بما في ذلك مطالبتها ببناء حائط يفصل السوق عن الحي اليهودي. وفي تلك الأثناء، منعت الشرطة ناشطين من حركة السلام الآن من الوصول إلى الخليل حيث كانوا

من أن القضيتين قد رُفعتا قبل أن يصبح القانون المتعلق بتنفيذ الاتفاق المؤقت نافذ المفعول فإن النظر فيهما لمّا يبدأ بعد. (هآرتس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٣ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن مصر والأردن تعترضان عقد اجتماع في رام الله مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية لمناقشة مسألة اللاجئين الفلسطينيين ولتنسيق المواقف قبل بدء المحادثات النهائية، حسب ما قال مصدر في السلطة الفلسطينية قريب من المفاوضات. وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أن وزير الخارجية، ديفيد ليفي، لا يرى سبباً لحضوره اجتماعاً كهذا نظراً إلى أن من المقرر مناقشة مسألة اللاجئين في اللجان، لا على المستوى الوزاري. وصرحت مصادر إسرائيلية بأن رئيس الوزراء، إيهود باراك، يعمل هو الآخر بشأن مسألة اللاجئين وبأنه يبدي اهتماماً خاصاً بالأفكار التي وضعها وزير العدل، يوسي بيلين، ونائب عرفات، محمود عباس. فهما يقترحان، على ما يبدو، السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى المناطق الفلسطينية من دون موافقة إسرائيل. وناقشا، على ما يبدو، إقامة صندوق إسرائيلي للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين كشكل من أشكال التعويض. وترفض إسرائيل السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم في إسرائيل ذاتها، وقالت إنها تريد أن يكون لها كلمة في تحديد العدد الذي سيسمح له من لاجئي عام ١٩٦٧ بالعودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية. وأما موقف مسؤولي السلطة الفلسطينية فهو أنه ينبغي السماح للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم سواء في إسرائيل أو في المناطق الفلسطينية. وتريد السلطة الفلسطينية أيضاً من إسرائيل أن تعوض لاجئي عام ١٩٤٨ الذين لا يريدون العودة إلى ديارهم في إسرائيل، وتطالب بأن تدفع إسرائيل تعويضات لجميع اللاجئين عن معاناتهم وخسائرهم الاقتصادية. (جروسالم بوست، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٠ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، ذكر أن رئيس الوزراء، باراك، قرر عدم الاعتراض على فتح مدخل جديد إلى قاعة للصلاة تحت سطح الأرض في حرم المسجد الأقصى على جبل الهيكل، استناداً إلى المتكلم باسمه. وكان باراك قد سارع في الصيف الماضي إلى إغلاق فتحة كان علماء الدين قد أحدثوها في الجدار الخارجي للحرم، قائلاً إن ذلك **مخالفة** للوضع القائم. واستناداً إلى الصحفيين، رأى باراك أن المخرج الجديد ضروري لأسباب تتعلق بالأمان. وقال مسؤولون في الأوقاف إنهم فتحوا المدخل من دون انتظار قرار باراك. وقال مدير الأوقاف، عدنان الحسيني، إن المخرج سيكون جاهزاً في شهر رمضان المبارك القادم، الذي تغص فيه المساجد بالمصلين. وقال الحسيني إن دائرة الأوقاف حاولت أولاً فتح المخرج خلال شهر رمضان في العام الماضي، لكن الحكومة منعتها من ذلك. غير أنه ورد في صحيفة **هآرتس** أن **المدعي العام**، ايلياكيم روبنشتاين، قد قام، في مناقشة استضافها وزير الأمن الداخلي، شلومو بن عامي، وركزت على الأعمال التي قامت بها دائرة الأوقاف مؤخراً، بالاعتراض على فتح المخرج الجديد، قائلاً، في جملة أمور، "لدينا تسامح فيما يتعلق بأداء الشعائر الدينية، لكن لا بد لنا من أن نبلغ دائرة الأوقاف والمسلمين أن لنا نحن تاريخاً أيضاً. إنكم **لن تطأوا** على تاريخنا". (هآرتس وجروسالم بوست، ٢ كانون الأول/ديسمبر)

١٥١ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، ورد نبأ مفاده أن إسرائيل وافقت على عودة بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون حالياً في مصر إلى المنطقة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في غزة. وتشير الموافقة إلى **مخيم كندا للاجئين** في مدينة رفح على الحدود بين غزة وسيناء. وقد قام كثير من سكان المخيم، بعد حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، بعبور الحدود الدولية القديمة مع مصر وأقاموا على الجانب المصري من الحدود. وعقب التوقيع

يعتزمون إظهار الدعم لعملية السلام وفتح شارع الشهداء لمرور المركبات الفلسطينية والاحتجاج على عدم فتح سوق الجملة. (جروسالم بوست، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٤٧ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، رد رئيس الوكالة اليهودية، **صالاي ميريدور** بقسوة على مشروع قانون الكنيسة المقترح الذي من شأنه أن يقتل قانون الهجرة من أجل منح أقرباء جميع المواطنين الإسرائيليين من الدرجة الأولى الجنسية تلقائياً، مما ييسر تجنس الألوف من الفلسطينيين. وقد أعلن عضو الكنيسة، أحمد الطيبي (البلد)، عن مشروع القانون هذا. فقد قال ميريدور أن من شأن التعديل المقترح "أن يمنع إسرائيل من الحفاظ على **طابعها اليهودي**، الذي يشكل الأساس الحقيقي للدولة". (جروسالم بوست، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٤٨ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن إسرائيل قررت أن تخفف من الضوابط الأمنية على السلع الأردنية المرسلة إلى الضفة الغربية وأن تسمح للشاحنات الأردنية بدخول الضفة الغربية مباشرة من دون **نقل حمولاتها** إلى شاحنات فلسطينية عند المعبر الحدودي. وكانت إسرائيل قد رفضت من قبل أي إمكانية من هذا القبيل لأسباب أمنية. (هآرتس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٤٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب اجتماع للجنة الشؤون الخارجية والدفاع التابعة للكنيسة، قال رئيس الوزراء باراك، إنه لن يعاد توطين أي لاجئ فلسطيني في إسرائيل بموجب اتفاق الوضع النهائي. فقد أخبر الصحفيين بأنه يفترض أنه سيصار إلى إنشاء وكالة دولية لإعادة توطين اللاجئين في الكيان الفلسطيني، لكن إسرائيل لن تتولى أي **مسؤولية عن اللاجئين**. وقال إن اتفاق الوضع النهائي سيضع حداً لعودة اللاجئين إلى إسرائيل. (هآرتس وجروسالم بوست، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٥٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ورد نبأ مفاده أن عودة اللاجئين الفلسطينيين ستتطلب موافقة ثلثي أعضاء الكنيست استناداً إلى مشروع قانون قدمه عضو من أعضاء الليكود في الكنيست وشارك في التوقيع عليه ٦٠ عضواً من أعضاء الكنيست. وقد قال عضو الليكود في الكنيست، الذي بادر إلى تقديم مشروع القانون إنه يتعين إصدار القانون قريباً، نظراً إلى أن إسرائيل والفلسطينيين قد شرعوا في محادثات الوضع النهائي التي ستشمل إجراء محادثات بشأن وضع اللاجئين من حربي عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وبموجب مشروع القانون، يحظر على الحكومة التعهد بأي التزام أو الوصول إلى أي اتفاق بشأن حق العودة دون جعل ذلك موقوفاً على موافقة ٨٠ عضواً من أعضاء الكنيست. وسيقضي مشروع القانون بالسماح بإصدار عدد من التصاريح يصل في السنة إلى ١٠٠ تصريح للاجئين بالعودة لأسباب إنسانية. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٢ كانون الثاني/يناير)

١٥٤ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، ورد نبأ مفاده أن قوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الأمن العام قاما في الأسبوع السابق باعتقالات واسعة النطاق لناشطين من الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية مشتبه في أنهم يخططون لهجمات إرهابية في إسرائيل. وقالت قوات الأمن إن أكثر من عشرة أشخاص اعتقلوا أثناء الإجراءات الصارمة التي تم اتخاذها، وأضافت أنه تم إلقاء القبض على ٢٠ ناشطا قبل بضعة أيام في مناطق جنين ورام الله والخليل. (جروسالم بوست، ١٦ كانون الثاني/يناير)

١٥٥ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن الشرطة الإسرائيلية ألقت القبض على فلسطينيين من قرية الفوارة في تلال الخليل الجنوبية في المنطقة باء (الواقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية والمسيطرة المدنية الفلسطينية) تشتبه في أنهما يتجران بالسلاح. وأثناء عملية إلقاء القبض على المشتبه

على اتفاقات كامب ديفيد في عام ١٩٨٧، انقسم المخيم، الذي أصبح أكبر، إلى شقين، وبقي آلاف من السكان في المنطقة التي أعيدت إلى مصر. واستناداً إلى مصادر أمنية إسرائيلية، فإن هذه الخطوة تنطوي على التزام سابق ولا علاقة لها بالمناقشة بشأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين أو استيعاب اللاجئين في أراضي السلطة الفلسطينية. (هآرتس، ٢ كانون الأول/ديسمبر)

١٥٦ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، ورد نبأ مفاده أن المفاوضات الفلسطينية أعادوا تأكيد مطالبهم بـ "حق العودة في الاجتماع الرسمي الأول لمحادثات الوضع النهائي في هذا العام، قائلين إنه يجب على إسرائيل أن تسمح بعودة ٣,٧ ملايين لاجئ فلسطينيين وذريتهم بالعودة إلى ديارهم. فقد قال ياسر عبد ربه، كبير المفاوضين الفلسطينيين بعد الاجتماع مع المفاوضين الإسرائيليين في رام الله، "إن الفلسطينيين يطالبون بحق العودة لكل لاجئ عام ١٩٤٨ وبتعويض من لا يريد العودة إلى إسرائيل". وقال ياسر عبد ربه "ما زال المفاوضون الإسرائيليون يرفضون فكرة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم في داخل إسرائيل". ورفض كبير المفاوضين الإسرائيليين، عوديد عيران، أن يتحدث إلى الصحفيين عقب الاجتماع. غير أن مصادر إسرائيلية قالت إن رئيس الوزراء، باراك، ينظر في تسوية تقوم على أساس الأفكار التي نوقشت في الماضي بين وزير العدل، يوسي بيلين، ونائب رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، فقد كان الإثنان قد ناقشا مسألة إقامة صندوق إسرائيلي للتعويضات لمساعدة السلطة الفلسطينية في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق. ولن تحدد إسرائيل عدد اللاجئين الذين يسمح لهم بالعودة إلى المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ولكنها ستطالب السلطة الفلسطينية بالتخلي عن مطالبة اللاجئين بحق العودة إلى إسرائيل. (جروسالم بوست، ١١ كانون الثاني/يناير)

والتعاون، كما يقول التقرير، لكان البروتوكول وفر الإطار اللازم لعمل الفلسطينيين في إسرائيل بما يعود بالنفع على الجانبين. وفيما يتعلق بمسائل التجارة فإن التقرير يقول إن أهم عنصر لتنمية الأراضي الفلسطينية في المدى الطويل إنما يتمثل في حرية الوصول إلى العالم الخارجي لأغراض التجارة. وقد دعا بروتوكول باريس إلى هذا وأقام اتحاداً جمركياً بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، مع تقديم بعض **الإيضاحات**. وتكمن المشاكل الرئيسية مرة أخرى في عمليات إغلاق الحدود والشواغل الأمنية الإسرائيلية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتحويلات الضريبية فإن التقرير يقول إن بروتوكول باريس يقضي بتحويل جزء من الأموال، التي يدفعها العمال الفلسطينيون الذين يشتغلون في إسرائيل، إلى السلطة الفلسطينية **لأنها توفر** الفوائد التي تقوم الضرائب عادة بتمويلها. ويقضي البروتوكول أيضاً بإعادة الأموال التي تدفع كضريبة مشتريات على الواردات، لأن الأموال المخصصة، كما هو متفق عليه، تحسب وفقاً لمبدأ جهة الوصول في التجارة **ويزعم** التقرير بأن كمّاً كبيراً من الأموال في إسرائيل، فيما يتعلق بتحويلات الضمان الاجتماعي، ينتظر إنشاء المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة قبل أن يكون في الإمكان تحويله. وهذه تشمل اشتراكات المعاشات التقاعدية المدفوعة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ويوصي التقرير بأن تعجل السلطة الفلسطينية إنشاء هذه المؤسسات. (جروسالم بوست، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

١٥٨ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، ذكر أن جنود قوات الدفاع الإسرائيلية ألقت القبض على ٧ فلسطينيين من مخيم قلندية للاجئين قرب رام الله يشتبه في أنهم يشاركون في قذف السيارات وقوات الأمن بالحجارة على طريق القدس رام الله. وقال المتحدث باسم قوات الدفاع الإسرائيلية إن الأشخاص السبعة (كلهم في العشرين من العمر) ما عدا

بهما، صادرت قوات الأمن أربعة مسدسات وبندقيتين وعشرة مخازن ذخيرة ومئات من الطلقات. (جروسالم بوست، ١٩ كانون الثاني/يناير)

١٥٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، منع الجنود الإسرائيليون أعمال التشييد في متزه عام في خان يونس. فقد كان الموقع يستخدم لإلقاء القمامة. وقال رئيس بلدية خان يونس أسامة الغر إن التدبير الذي اتخذته الجيش يناقض اتفاقات السلام. (جروسالم بوست، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

١٥٧ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، ذكر أن دراسة أعدتها اللجنة الأوروبية عن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية تشير إلى أن الثقة والتعاون معدومان في علاقتهما، مما يفسر العلاقات الاقتصادية المتوترة. **وتزعم** الدراسة أيضاً أن إسرائيل قد حولت إلى السلطة الفلسطينية أموالاً جبتها من الضرائب على السلع والعمالة في حين أن إسرائيل **استبقت** هذه الضرائب منذ عام ١٩٩٦. وقد أجرت إسرائيل والفلسطينيون محادثات مكثفة لحل هذه المسألة لكنهما لم يستطيعا سد **الفجوة** بينهما حتى تاريخه. ويقوم التقرير المعنون "تقييم بروتوكول باريس" باستعراض بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ويبحث في أوجه نجاح وإخفاق البروتوكول المتعلقة بكل من **الوحدات** الاقتصادية الأربع التي **يبرزها** التقرير، ألا وهي مسائل العمالة، والعلاقات التجارية، والمسائل **الضريبية**، والترتيبات النقدية. ويؤيد البروتوكول أن يخضع التنقل للقواعد العادية، وهو أمر يسعى البروتوكول به إلى الحفاظ على عمالة فلسطينية منتظمة في إسرائيل ولكن على أن يكون ذلك رهناً بما تراه إسرائيل. ويقول التقرير إن من الضرورة بمكان في المدى القصير أن تتاح للعمال الفلسطينيين إمكانية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية إذا ما أريد تجنب البطالة والفقر على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية. ولكن لو أبدى الطرفان الثقة

الإسرائيلي قد عاملوهم بازدراء حين عبروا الحدود من الجمهورية العربية السورية في اليوم السابق. فقد قال الشيخ سعيد إن الأمتعة الشخصية بما فيها الكتب المقدسة قد أُلقيت على الأرض وصودرت أشياء مقدسة. (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

١٦٢ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ورد نبأ يفيد بأن من المقرر بناء حي جديد يتألف من ٥٢ منزلاً في مرتفعات الجولان. واستناداً إلى رئيس المجلس الإقليمي للجولان، يهودا وولمان، فإن من المقرر أن يُنشئ مقاولون خاصون المنازل المخصصة لمستوطنة بني يهودا. وقال المتكلم باسم وزارة الإسكان إن الحكومة السابقة لتتيناهاو وافقت على المشروع. وقال أيضاً إن الحكومة بدأت بتخفيض الأموال الرسمية ٢,٥ مليون دولار في ميزانية عام ١٩٩٩ و ٢٢ مليون دولار في ميزانية عام ٢٠٠٠ التي كانت قد خصصت لمستوطنات الجولان. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٣ أيلول/سبتمبر)

١٦٣ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، ذكر أن رئيس الوزراء، باراك، أبلغ زواراً بأن أي اتفاق مع الجمهورية العربية السورية سيتطلب "تنازلات مؤلمة" من جانب إسرائيل. فقد نُقل عن باراك قوله "يمكنني أن أخبركم أنه لم تعد صيغة بعد تمكن من استئناف المحادثات مع سوريا". "لا أريد أن أضلل أحداً، لأن أي اتفاق مع سوريا يعني تنازلات مؤلمة فيما يتعلق بمرتفعات الجولان". وذكر أن لجنة سكان الجولان كانت تُخطط لجلب مليون زائر إلى المنطقة في الأشهر القادمة كجزء من حملة لكسب الدعم الشعبي ضد أي انسحاب من الجولان. (جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

١٦٤ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن من المقرر تصنيف مستوطنات مرتفعات الجولان على أنها "المنطقة ذات الأولوية ألف" في الخارطة الجديدة للحكومة بشأن

واحد منهم) لا ينتمون إلى أي تنظيم إرهابي. (جروسالم بوست، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

١٥٩ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أفيد أن نظام الصرف الصحي لمنازل في مستوطنة آدم، الواقعة شرق حي نفى يعكوف (النبي يعقوب) في القدس، في الضفة الغربية يُحدث تلوثاً خطيراً للنباتات التي تغذي وادي كلت، مسبباً النتن ونفوق الحيوانات، وذلك استناداً إلى تحقيق قامت به سلطة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية. وتلوث وادي كلت، الذي تسيطر إسرائيل على أجزاء منه وتسيطر السلطة الفلسطينية على أجزائه الأخرى، أخذ بالانتشار، ويساور بعض الدوائر القلق من إمكان وصول التلوث ينبوع عين كلت في الطرف الشرقي لجدول كلت. (هآرتس، ٢٠ شباط/فبراير)

١٦٠ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، برر السفير البابوي، بيترو سامبي، مطالب الفاتيكان بضمانات دولية للأماكن المقدسة في القدس بالإشارة إلى أن إسرائيل تحول بين الفلسطينيين وبين الحرية الدينية بعدم السماح لهم بحرية الوصول إلى القدس في كل الأوقات. وتكلم سامبي في مقابلة على القناة الأولى، فكان يرد على الانتقادات الموجهة للاتفاق المبرم بين الكرسي الرسولي والفلسطينيين، الذي شمل دعوة إلى تقديم هذه الضمانات. إذ قال "إنك تعلم أن المسلمين من غزة لا يستطيع جميعهم الذهاب إلى المسجد الأقصى وأن المسيحيين من بيت لحم لا يستطيع جميعهم الذهاب إلى كنيسة القبر المقدس متى شاؤوا". (جروسالم بوست، ٢٧ شباط/فبراير)

ثالثاً حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري

١٦١ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، ذكر أن أكثر من ١٠٠ زعيم ديني من مرتفعات الجولان قد شكوا من أن أفراد الأمن

الانسحاب من الجولان قبل كل جولة مفاوضات إنما كان للاستهلاك الخارجي وكان القصد منه إرسال رسالة قوية إلى الجمهورية العربية السورية وإلى غيرها (هآرتس وجروسالم بوست، ٣ كانون الثاني/يناير)

١٦٨ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، ورد نبأ يُفيد أن ناشطين نظموا مسيرة في مجدل شمس لإرسال رسالة إلى المفاوضين أن على إسرائيل أن تُطلق سراح ١٧ سجيناً. وخلال المسيرة، أصغى جمهور من ٣٠٠ شخص للنشيد الوطني السوري.

وقال سعيد يمان أبو جبل، وعمره ٣٣ عاماً، والذي قضى ١٢ سنة في السجون الإسرائيلية لقيامه بنسف مستودعات أسلحة للجيش: "إن إسرائيل دأبت على معاقبة الأشخاص الذين يُقرون بأن مرتفعات الجولان جزء من سوريا". ورفرف العلم السوري، المحظور طوال عقود من الزمن، في شوارع مجدل شمس دون أن يُحدث رداً عنيفاً لدى الشرطة الإسرائيلية. ويُرحب معظم الناشطين بعودتهم إلى الجمهورية العربية السورية، لأنه سيكون بوسعهم أن يجتمع شملهم بأقربائهم. وقال فخر الدين إن خطيئته كاملياً قد اضطرت إلى مغادرة مرتفعات الجولان بعد إلقاء القبض عليه في عام ١٩٧٤. وقال فخر الدين الذي تزوج منذ ذلك الحين وله أولاد الآن إنها الآن أستاذة في جامعة دمشق. وستكون حمقاء لو أنها ما زالت تنتظري. وأما عطا الله الولي فلن يكون في إمكانه زيارة ابنه في سجن إسرائيلي إذا لم تُطلق إسرائيل سراحه كجزء من اتفاق مستقبلي مع الجمهورية العربية السورية. (جروسالم بوست، ٣ كانون الثاني/يناير)

١٦٩ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، ذكر أن رئيس الوزراء، باراك، يريد من الجمهورية العربية السورية أن تسمح للمستوطنين الإسرائيليين في مرتفعات الجولان بالبقاء في ديارهم حتى بعد التوقيع على معاهدة سلام وبعد نقل السيادة على الأراضي إلى الجمهورية العربية السورية، كما يستنتج من مشروع معاهدة سلام كانت الولايات المتحدة

المناطق ذات الأولوية، التي تم إعدادها الشهر الماضي في مكتب رئيس الوزراء. وقد أكد رئيس الوزراء، باراك، هذه المعلومة لـ "هآرتس". واستناداً إلى باراك، ستضم خارطة الحكومة للمناطق ذات الأولوية الوطنية النقب والجليل ووادي الأردن والأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة ومستوطنات مرتفعات الجولان، التي ستلقى مخصصات مالية إضافية من أجل كفالة أمنها عقب إبرام مذكرة شرم الشيخ (هآرتس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٥ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن مجلس كاتزرين المحلي يُخطط لإنشاء فندق جديد في كاتزرين. وطلب إلى إدارة الأراضي الإسرائيلية تخصيص أرض للفندق، ووافق مقال خاص على بناء الفندق. وكان المشروع قد تم اقتراحه قبل ثلاث سنوات ولكن صُرف النظر عنه فيما بعد. وقال سامي بارليف، رئيس بلدية كاتزرين إن "كاتزرين مدينة ممتازة للسياحة، ولا أظن أن يكون هناك أي مشكلة، على الرغم من أن المشاكل البيروقراطية يمكن أن تبرز دائماً". (هآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٦٦ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دعا عضو الكنيست، صالح طريف، رئيس الوزراء، باراك، إلى إلغاء جنسية بضع مئات من الأشخاص من مرتفعات الجولان، الذين ما فتئوا يحاولون إعادة بطاقات هويتهم. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٦ كانون الأول/ديسمبر)

١٦٧ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، ذكر أن رئيس الوزراء، باراك، قد قام، قبل ساعة من سفره إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات مع الوفد السوري، بالاجتماع بأعضاء المجلس القومي للجولان". واستناداً إلى الصحفيين أكد رئيس الوزراء للمستوطنين أن الاتفاق الوحيد الذي ستوقعه إسرائيل هو الاتفاق الذي يُعزز أمن البلد. وكان التقييم في دوائر حزب إسرائيل الواحدة أن اجتماع باراك بمعارض

الاصطياف الـ ٢٧ في كيبوتز كفار حاروف. (جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

قد قدمتها في الأسبوع السابق إلى الأطراف في محادثات شبردستاون. وقد أعطيت هآرتس نسخة من الوثيقة. وأكد مصدر سياسي مسؤول أن باراك يعتقد بأنه يحق للإسرائيليين العيش في الجولان كما يحق للعرب العيش في إسرائيل. (هآرتس، ١٣ كانون الثاني/يناير)

١٧٠- وفي ١٤ شباط/فبراير، تحولت تظاهرة ضمت مئات الأشخاص من مرتفعات الجولان في مجدل شمس إلى أعمال عنف حين قذف محتجون الشرطة بالحجارة، وردت عليهم الشرطة بإطلاق الأعيرة البلاستيكية والقنابل المسيلة للدموع. وكان تنظيم التظاهرة إحياء لذكرى إضراب عام ١٩٨١ للاحتجاج على قرار الحكومة بإصدار بطاقات هوية لهم عقب شمول القانون الإسرائيلي الجولان. وفي ذلك الوقت نُظم إضراب استغرق ٦ أسابيع كجزء من رفضهم قبول بطاقات الهوية الإسرائيلية، ومنذ ذلك الوقت وهم ما زالوا يحيون، في نفس ذلك اليوم، ذكرى ذلك الحدث. وقد بدأت هذه التظاهرة حين احتشد مئات من المحتجين في الساحة الرئيسية في مجدل شمس. وخلافا لما تم في العام الماضي، لم تتواجد الشرطة بأعداد غفيرة في ساحة القرية، على الرغم من أنها لم ترصد وقائع هذه التظاهرة من مشارف المدينة. ويقول سكان محليون إن شخصين قد أودوا وأن شخصا آخر قد أهلكه الغاز المسيل للدموع. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٥ شباط/فبراير)

١٧١- وفي ٢٣ شباط/فبراير، ورد نبأ مفاده أن إسرائيل وافقت على إنشاء ٢٧ دار اصطياف في مرتفعات الجولان وأنها ستواصل البناء طالما أنه لم يُبرم اتفاق مع الجمهورية العربية السورية، حسب قول أحد مساعدي رئيس الوزراء، باراك، الذي كان يتحدث للصحفيين. وقال المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، يوسي كوشيك إنه سيتم الكشف في المستقبل القريب عن مزيد من خطط البناء، إضافة إلى دور